

مجلة كليات المعلمين

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن وكالة وزارة التعليم العالي لكليات المعلمين

المؤلفات في ناسخ الحديث ومنسوخه دراسة منهجية

د. عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان
الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية
كلية المعلمين بالرياض

صفر ١٤٢٨ - مارس ٢٠٠٧ م

العدد الأول

المجلد الأول

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه بما هو أهله، وأثني عليه الخير كله، وأصلي وأسلم على خير خلقه، وخاتم رسله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله عز وجل قد حفظ سنة نبيه ﷺ، تمام الحفظ وأكملهُ، كيف لا! وهي الميَّنة لكتابه، وقد قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)، فحفظُها من حفظ القرآن الكريم.

وقد تجلَّى حفظ السَّنة في تصانيف أئمة الإسلام، وعلمائه الأعلام التي لم تترك جانباً من جوانب السَّنة، ولا فناً من فنونها إلا وشمله اهتمامهم، وتناولته أقلامهم، وقد دوَّنت المصنفات في السَّنة بعد استقرار الاصطلاح على مناهج متعددة.

وكان من ضمن تلك المصنفات ما عُنيَ بناسخ الحديث ومنسوخه، فقد ألَّف فيه عددٌ من الأئمة، بل كتب فيه كبارهم؛ لعظيم خطره، وبالعناية أهميته، وقد وقع في نسبة التأليف إلى بعضهم كلام وإشكال طويل، فأحببتُ أن أعني بتحرير ذلك، وأحقِّق في تلك النسبة إلى كل واحد منهم بأدلة علمية منهجية، ثم أنيَّي بعدُ بالكلام على مناهج الكتب المطبوعة في الباب.

وقد كان من أسباب جمعي لهذا الموضوع ما يلي:

(١) سورة الحجر آية (٩) .

١- أهمية هذا العلم وجلالة قدره - كما سيأتي -؛ لكونه يتعلق في التَّعبد والعمل بمتون السَّنة النَّبوية.

٢- أنَّ النَّسخ أحد المسالك التي يلجأ إليها عند تعارض النَّصوص ظاهراً، إذا دلَّ الدليل على ثبوته، وإلاَّ فالمقرَّر عند أهل التحقيق أنَّ الجمع أول هذه المسالك.

٣- كثرة الاختلاف ووضوح التداخل أحياناً في نسبة التَّأليف إلى بعض الأئمة، وهل كتابه في ناسخ القرآن أو الحديث؟

٤- الاختلاف في أول مَنْ أفرده بتصنيف من الأئمة.

٥- التفاوت الواضح في مناهج الأئمة الذين كتبوا فيه.

٦- قلة البحوث الأكاديمية المتخصصة التي اعتنت بالنسخ في السَّنة النَّبوية، كدراسة حديثية، وقد بحثُ في قواعد المعلومات والفهارس الرَّقمية، في المطبوعات وعبر الشَّبكة العنكبوتية؛ خصوصاً في مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وملتقى أهل الحديث، فأبرز ما وقفتُ عليه مما له صلة بالموضوع البحوث التَّالية:

• «النَّسخ في السَّنة المطهرة وأشهر ما صُنِّف فيه» رسالة ماجستير،

للدكتور عبد الله بن محمد الحَكَمي في كلية أصول الدين بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٤ هـ، وقد اطلعتُ

عليها، فلم تكن شاملة في دراسة المصنفات؛ لقلة المطبوع من كتب

ناسخ الحديث ومنسوخه في ذلك الوقت، وأيضاً شغلت المباحث الأصولية النظرية حيزاً كبيراً من الرسالة، يضاف إلى أن تفصيل الدراسة المنهجية للكتب ليست مستوعبة، ولم يطبع البحث حتى الآن.

● «أحكام النسخ في الشريعة الإسلامية»، لمحمد وفا، طبع في مصر، بدار الطباعة المحمدية عام ١٤٠٤ هـ، وهو مختص بالمباحث الأصولية.

● «النسخ وموقف العلماء منه» لثريا محمود عبد الفتاح، طبع في مصر، بدار الضياء عام ١٤٠٨ هـ، وهو مختص بإثبات النسخ ووقوعه في التصوص.

وثمة بحوث أخرى لكنها مختصة في الناحية الأصولية؛ ولذا لم أطل بذكرها، والإشارة إليها.

وسوف أتناول البحث من خلال الخطة التالية:

الفصل الأول: نبذة يسيرة عن النسخ، وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف النسخ لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أركان النسخ وشروطه

المبحث الثالث: أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ.

المبحث الرابع: الحكمة من النسخ.

المبحث الخامس: ما لا يدخله النسخ.

المبحث السادس: الطرق التي يُعرَفُ بها النَّسخ.

الفصل الثاني: المصنفات في ناسخ الحديث ومنسوخه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أول من صنَّف فيه.

المبحث الثاني: المصنفون في ناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الثالث: مناهج الكتب المطبوعة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: ناسخ الحديث ومنسوخه للأثر.

المطلب الثاني: النَّاسِخُ والمنسوخ لابن شاهين.

المطلب الثالث: الاعتبار للحازمي.

المطلب الرابع: إعلام العالم لابن الجوزي.

المطلب الخامس: النَّاسِخُ والمنسوخ لابن المظفر الرَّازي.

المطلب السادس: رسوخ الأحبار للجعبري.

ثم ختمت البحث بخاتمة النتائج، ثم قرَّبْتُ عملي بفهارس علمية للآيات، والأحاديث، والآثار، وأهم المصادر والمراجع، والموضوعات.

وقد سلكت في تناول هذه العناصر الخطوات التالية:

- ١ - أوردت الآيات القرآنية برسم المصحف الشريف، ذاكراً في الحاشية اسم السَّورة ورقم الآية.

٢- أخرِّج الأحاديث من مصادرها المشهورة، مقتصرًا على الصحيحين أو أحدهما إذا كان فيهما، فإن لم يكن فيهما أو أحدهما خرَّجته من بقية الكتب الستة غالباً، ولا أزيد عليها إلا لمقصد، وأوثق ذلك بذكر رقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وُجد، ثم أُبين الحكم على الحديث.

٣- أوثق المنقول والمسائل من مصادرها الأصلية، ولا أنقل بواسطة إلا عند تعذر الأصل.

٤- أرتب الأقوال حسب تقدم طبقة القائل.

٥- رتبت الأئمة الذين نُسب إليهم التأليف في هذا الفن حسب وفاتهم، واقتصرت في ذلك على مَنْ أُلِّف في ناسخ الحديث ومنسوخه يقيناً أو احتمالاً.

٦- قسّمت الكلام على الكتب المطبوعة إلى قسمين، الأول منهما: في ذكر ترجمة مختصرة للمؤلف، وتتضمن = اسمه ونسبه ومولده ونشأته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته، والقسم الثاني: في الكلام على الكتاب، ويتضمن = اسم الكتاب، ونسبته إليه، ومنهجه فيه، وطبعات الكتاب.

والله أسأل التوفيق والسداد فيما قصدت، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

الفصل الأول

نبذة يسيرة عن النَّسخ

وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف النَّسخ لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريفه لغة:

النسخ في أصل اللغة: مشتق من نسخ الشيء ينسخه نسخاً، وانتسخه، واستنسخه: اكتبه عن معارضة.

وهو يدور على معنيين:

الأول: الإزالة: وهو على نوعين:

• نسخ إلى بدل، ومنه قول العرب: نسخت الشمسُ الظلَّ؛ أي: أزالته، وحلَّت محله.

• نسخ إلى غير بدل، ومنه قولهم: نسخت الريحُ آثارَ القوم، وآثارَ الديار.

الثاني: التقل: وهو أيضاً على نوعين:

• نقل الشيء، وتحويله من مكانه إلى مكان آخر، مع بقاءه على ذاته، ومنه قولهم: نُسخ ما في الخلية من العسل.

● نقل الشيء مع بقاء أصله، ومنه قول: نسختُ الكتاب إذا نقلت ما فيه^(١).

ثانياً: تعريفه اصطلاحاً:

اختلف العلماء في تعريف النسخ، وتباينت عباراتهم في التعبير عن حقيقته الاصطلاحية، ولكن أشهر هذه التعاريف هو قولهم: [رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم متأخر].

وهذا اختيار كثير من العلماء، فقد قال به: أبو عمرو ابن الصلاح^(٢)، والعراقي في الألفية^(٣)، وابن حجر^(٤)، والسخاوي^(٥)، والشوكاني^(٦)، وغيرهم من علماء الحديث والأصول.

(١) ينظر: لسان العرب (٣ / ٦١)، والعدة لأبي يعلى (٣ / ٧٦٨)، وشرح مختصر الروضة (٢ / ٢٥١ - ٢٥٤).

(٢) ينظر: علوم الحديث ص (٤٦٦).

(٣) فتح المغيث في شرح ألفية الحديث (٣ / ٥٩).

(٤) نزهة النظر (٣٨).

(٥) فتح المغيث (٤ / ٤٦ - ٤٨).

(٦) إرشاد الفحول (١٨٤). وينظر: تدريب الراوي (٢ / ١٧٥)، روضة الناظر (١ / ١٨٩ - ١٩٠)، شرح مختصر الروضة (٢ / ٢٥٤ - ٢٦٠).

ومع كثرة التعاريف لهذا المصطلح إلا أنَّها لا تخلو من اعتراض، والتعريف الذي ذكرته أسلمها وأجمعها وأمنعها؛ ولذا قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح: «وهذا حدٌّ وقع لنا، سالم من اعتراضات وردت على غيره»^(١).

المبحث الثاني: أركان النسخ وشروطه.

● أركان النسخ:

ذكر أهل العلم للنسخ أربعة أركان هي:

١- الناسخ: وله عندهم اطلاقان:

● حقيقي: ويطلق على الله سبحانه وتعالى.

● مجازي: ويطلق على الدليل المتأخر الذي يرفع الحكم المتقدم.

٢- المنسوخ: ويطلق حقيقة على الحكم المتقدم الذي رفع بالدليل المتأخر،

ويطلق مجازاً على النص المتضمن للحكم المنسوخ.

٣- المنسوخ به: وهو النص الشرعي من الكتاب أو السنة.

٤- المنسوخ عنه: وهو العبد الذي وقع عليه التكليف الشرعي بالحكم حتى ينسخ^(٢).

(١) علوم الحديث ص (٤٦٦) .

(٢) ينظر : الواضح في أصول الفقه لابن عقيل الحنبلي (١ / ٢٢٠ - ٢٢٢) ، والإحكام للآمدي (٣ / ١٥٥ - ١٥٦) .

شروط التسخ:

شروط التسخ منقسمة عند أهل العلم إلى قسمين:

القسم الأول: شروط متفق عليها وهي:

- ١- أن يكون التاسخ والمنسوخ حكماً شرعياً، وهذا يخرج الأمر العقلي.
 - ٢- أن لا يكون الحكم السابق مقيداً بزمن مخصوص، فإن كان كذلك لم يدخله التسخ.
 - ٣- أن يكون التسخ بدليل شرعي من الكتاب أو السنة.
 - ٤- أن يكون التاسخ متأخراً عن المنسوخ زمناً.
 - ٥- أن يكون المنسوخ مما يجوز نسخه، فلا يدخل التسخ في العقائد، أو الأخبار السابقة، أو اللاحقة.
 - ٦- أن يكون بين التّصين تعارض يتعذر معه الجمع بينهما، فإن أمكن الجمع قدم على التسخ^(١).
- القسم الثاني: شروط مختلف فيها:

(١) ينظر: العدة (٣ / ٨٣٥)، والواضح لابن عقيل (١ / ٢٢٢ - ٢٢٤)، والإحكام للآمدي (٣ / ١٦٤)، وفتح المغيث للسخاوي (٣ / ٤٤٨-٤٥٥)، وتدريب الرّاوي (٢ / ١٧٦)، وإرشاد الفحول ص (١٨٦).

قد اشترط بعض الأصوليين لتحقيق النسخ شروطاً أخرى، وخالفهم في ذلك غيرهم، ومن هذه الشروط المختلف فيها:

- ١- أن يكون الناسخ مثل المنسوخ في القوة والدلالة.
- ٢- أن يكون الناسخ مشتملاً على بدل، فلا يمكن النسخ إلى غير بدل.
- ٣- أن يكون الناسخ أخف من المنسوخ، فلا ينسخ الأخف بالأثقل.
- ٤- أن يكون الناسخ والمنسوخ نصين قطعيين.
- ٥- أن يرد الناسخ بعد تمكن المكلف من فعل الأمر المكلف به^(١).

(١) ينظر: المستصفى (٢/ ٩٠-٩٢)، والواضح لابن عقيل (١/ ٢٢٥-٢٣١)، وإحكام الأمدي (٣/ ١٦٤).

المبحث الثالث: أهمية معرفة النَّاسِخِ والمنسوخ:

إذا علم توقف حكم الحلال والحرام في الشَّرع على معرفة النَّاسِخِ من المنسوخ - سواء من الكتاب أو السَّنة -؛ تبين لنا عظيم أهميته، وجلالة قدره، وضرورة معرفته للعالم الذي يفني في دين الله تعالى، ويوقَّع عن رب العالمين.

فمعرفته شرط أساس في فهم كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ح، بل ذكره أهل العلم في شروط المفتي الذي لا يحل له إفتاء النَّاسِ إلا بعد معرفته، وقد أدرك سلف الأمة من الصحابة ي، ومَنْ بعدهم هذا تمام الإدراك؛ ولذا حذَّروا من التَّكلم في دين الله، وإفتاء النَّاسِ دون أن يكون المتكلم عالماً به. قال أبو عبد الرحمن السَّلْمِي: «مَرَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى قَاصٍّ، فَقَالَ: «تَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمُنْسُوخِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتَ»^(١).

وجاء نحو هذه القصة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه^(٢).

وقال حذيفة رضي الله عنه: «إِنَّمَا يَفْتِي أَحَدٌ ثَلَاثَةً: مَنْ عَرَفَ النَّاسِخَ مِنَ الْمُنْسُوخِ، أَوْ رَجُلٌ وَلِي سُلْطَانًا، أَوْ مَتَكَلِّفٌ»^(٣).

(١) الاعتبار ص (٤٨) .

(٢) المصدر السابق ص (٥٠) .

(٣) المصدر السابق ص (٤٩) .

وقال محمد بن شهاب الزَّهري: «أعنى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ
حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»^(١).

وقال الإمام الشافعي: «لا يحل لأحد أن يفني في دين الله إلا رجلاً عارفاً
بكتاب الله بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه
ومدنيه، وما أريد به وفيما أنزل، ثم بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ح،
وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن»^(٢).

وقال القرطبي: «معرفة هذا الباب أكيدة، وفائدته عظيمة، لا يستغني عن
معرفة العلماء، ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء، لما يترتب عليه من التَّوازل في
الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام»^(٣).

وقال السخاوي: «علم جليل ذو غور وغموض، دارت فيه الرؤوس،
وتاهت في الكشف عن مكمونه النفوس»^(٤).

(١) ينظر: التَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ لابن شاهين ص (٦٤) .

(٢) الرَّسَالَةُ ص (٥٠٩) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢ / ٦٦) .

(٤) فتح المغيِّث (٤ / ٤٩) .

المبحث الرابع: الحكمة من التسخ.

ربنا - عز وجل - له الحكمة البالغة فيما يشرعه سبحانه وتعالى، ومن ذلك التسخ، شرعه الله لحكم وأسرار عظيمة، امتنَّ الله تعالى على عبادة بمعرفة بعضها، ومنها ما لم يعرفوه، لأنَّ المسلم متعبد بالأمر أو النهي سواء عرف الحكمة من ذلك أم لا، ولقد تلمَّس العلماء حكماً وأسراراً عديدة للتسخ، بحسب وقائعه وأحواله، ومن ذلك:

١ - إظهار قدرة الرب، وتفرد به بالأمر والنهي؛ كما قال تعالى ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١).

التخفيف على عباده، ورفع الإصر والمشقة عنهم، وذلك في نسخ الأثقل بالأخف، مثل: آية المصابرة في الأنفال وهي قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ* الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ

(١) سورة البقرة آية (١٠٦) .

مِّنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلُبُونَ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ^(١) ومثل الحديث الوارد في الوضوء مما مسَّت التار^(٢).

٢- الامتحان والابتلاء، وتمحيص العباد واختبارهم؛ ليتبين الطَّائِع من العاصي، وذلك في نسخ الأخف بالأثقل، مثل: نسخ تحليل نكاح المتعة، ونسخ صيام عاشوراء بصيام رمضان كاملاً.

٣- الامتثال والتسليم لأمر الله وأمر رسوله ﷺ، وأنَّ العبد حيث أمر وجب عليه الطَّاعة، وذلك في نسخ المساوي، مثل: نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال البيت الحرام؛ كما في حديث البراء بن عازب قال: «صليت مع النَّبِيِّ ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً، حتى نزلت الآية التي في البقرة ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٣)، فنزلت بعد ما صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فانطلق رجلٌ من القوم فمرَّ بناسٍ من الأنصار وهم يصلون، فحدَّثهم فولوا وجوههم قِبَلَ الْبَيْتِ»^(٤).

(١) سورة الأنفال آية (٦٥-٦٦) .

(٢) سيأتي تخريج الحديث والحكم عليه في المبحث السادس .

(٣) سورة البقرة آية (١٤٤) .

(٤) أخرجه : البخاري - مع الفتح - (١ / ٥٠٢) ح (٣٩٩) ، ومسلم (١ / ٣٧٤) ح (٥٢٥) .

٤- التنويع في التشريع، وذلك في نسخ الحكم قبل التمكن من فعله،
مثل: إيجاب خمسين صلاة ثم نسخها بخمس^(١).

(١) ينظر: المخصول (٣ / ٤٨١ - ٤٨٢)، ومناهل العرفان (٢ / ١٩٥ - ١٩٦)، وأضواء البيان (٣ / ٣٦٤ - ٣٦٦)، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة ص (٢٦١ - ٢٦٣).

المبحث الخامس: ما لا يدخله النسخ:

لما كان النسخ إبطالاً للحكم المنسوخ، ورفعاً لحكمه، كان خاصاً بالأحكام الشرعية، من الأوامر والنواهي، ولم يتناول بحال من الأحوال ما لا يصح إبطاله ورفع حكمه، وقد ذكر العلماء من ذلك ما يلي:

- ١- العقائد، وأسماء الله تعالى وصفاته.
- ٢- الأخبار المحضة، مثل أخبار الساعة، وما ورد من تفاصيل اليوم الآخر، وكذلك أخبار الأمم السالفة ورسولهم.
- ٣- القواعد الكلية من الضروريات، والحاجيات، والتحسينات. قال الشاطبي: «القواعد الكلية من الضروريات، والحاجيات، والتحسينات لم يقع فيها نسخ، وإنما وقع النسخ في أمور جزئية»^(١).
- ٤- الآداب الخلقية، وأصول العبادات والمعاملات.
- ٥- الإجماع فلا يصح نسخه، لأنه لا يتعقد إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، والنسخ لا يكون إلا بنص، وكذلك الإجماع لا يصح النسخ به، وإنما يدل على النسخ.
- ٦- القياس وهو الأصل الرابع من الأدلة الشرعية، وهو كالإجماع لا يصح نسخه، لأنه يستند إلى نص فلا يمكن نسخه مع بقاء ذلك النص، ولا

(١) الموافقات (٣ / ٣٦٥).

يصح أن ينسخ به لأن من شروطه عدم معارضة النص فإن عارض نصاً صار فاسد الاعتبار^(١).

(١) ينظر : العدة في أصول الفقه (٣ / ٨٢٥ - ٨٢٧) ، والتبصرة ص (٢٧٤) ، وشرح الكوكب المنير (٣ / ٥٧٠ - ٥٧٢) ، وروضة الناظر (١ / ٢٢٩ - ٢٣٢) ، إرشاد الفحول ص (١٨٨ - ١٨٩) ، ومباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص (٢٣٩) .

المبحث السادس: الطرق التي يُعرفُ بها النَّسخ:

ذكر أهل العلم دلائل وطرائق يستدل بها على النَّسخ؛ لأنَّ مسألة النَّسخ ليست بالأمر الهين، فهي تتضمن إبطال مدلول نص من الشَّارح، فإذا لم يكن عند العالم واحدة من تلك الدلائل لم يجوز له ادعاء النَّسخ، لأنه لا يثبت بالاجتهاد والرأي، وإلا فهو جرأة على دين الله تعالى، وهذه الدلائل مرتبة حسب قوتها في الدلالة على النَّسخ، وهي ما يلي:

١- نص النبي ح على النَّسخ، مثل: حديث «كنت فميتكم عن زيارة القبور فروروها، ومميتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فكلوا ما بدا لكم، ومميتكم عن التَّبِيد إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكراً»^(١).

٢- نقل الصحابي للنسخ، مثل: قول جابر رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»^(٢)، ومثل قول أبي بن

(١) أخرجه: مسلم (٥٠ / ٧) ح (٩٧٧) عن بريدة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه هذا اللفظ: أبو داود (١٣٣ / ١) ح (١٩١ - ١٩٢)، والنسائي (١٠٨ / ١) ح (١٨٥)، وابن ماجه (١٦٤ / ١) ح (٤٨٩)، وهو مختصر من قصة أخرجهما الترمذي (١ / ١١٦) ح (٨٠) عن جابر قال: "خرج رسول الله ح وأنا معه فدخل على امرأة من الأنصار، فذبحت له شاة فأكل. وأتته بقناع من رطب فأكل منه، ثم توضأ للظهر وصلى، ثم انصرف فأنته بعلالة من علالة الشاة فأكل، ثم صلى العصر ولم يتوضأ"، وقد قال بعض الأئمة: إنَّه بهذا السِّيَاق =

كعب رضي الله عنه: «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل»^(١).

٣- التاريخ بأن يعلم تأخر التأسخ عن المنسوخ زمناً، وأمثلة هذا كثيرة منها: تحريم نكاح المتعة كان في عام الفتح، والإباحة كانت قبل ذلك^(٢)، ومنها حديث شداد بن أوس ت مرفوعاً «أفطر الحاجم والمحجوم» وفي رواية أن قوله ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان^(٣)، نسخه حديث ابن عباس رضي الله عنه قال «احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم»^(٤).

٤- الإجماع على نسخ الحديث، مثل حديث قتل شارب الخمر في الرابعة^(٥)، ومثل حديث قتل السارق في الخامسة^(٦)، فقد دل الإجماع على نسخ العمل بهما^(٧).

=

هو المحفوظ . ينظر : التلخيص الخبير (١ / ١١٦) .

(١) أخرجه : أبو داود (١ / ١٤٦) ح (٢١٤) ، والترمذي (١ / ٣٦٥ - ٣٦٦) ح (١١٠) -

(١١١) ، وابن ماجه (١ / ٢٠٠) ح (٦٠٩) ، وفي إسناده انقطاع .

(٢) أخرجه : مسلم (٩ / ١٩٣ - ١٩٤) ح (١٤٠٦) عن الربيع بن سيرة ت .

(٣) أخرجه : أبو داود (٢ / ٧٧٢) ح (٢٣٦٩) ، وإسناده صحيح .

(٤) أخرجه : مسلم (٨ / ٣٧٣) ح (١٢٠٢) ، وأبو داود (٢ / ٧٧٣) ح (٢٣٧٢) .

(٥) أخرجه : أبو داود (٤ / ٦٢٣) ح (٤٤٨٢) ، والترمذي (٤ / ٣٩) ح (١٤٤٤) ، وابن

=

الفصل الثاني: المصنفات في النَّاسِخِ والمنسوخ، وفيه مباحث:

المبحث الأول: أول من صنف فيه:

لما كان لهذا الفن من الأهمية البالغة، والمنزلة العالية لم يخض غماره إلا أفراد ذو عدد من كبار العلماء، وأئمة الدين. قال الإمام محمد بن شهاب الزَّهْرِي: «أعْيى العلماء وأعجزهم أنْ يعرفوه»^(٣).

وقال الحافظ ابن الملقن: «وهو فن مهم مستصعب»^(٤). ولم أقف على تحديد واضح يبين مَنْ من العلماء أَلَّفَ أولاً في ناسخ الحديث ومنسوخه، وذلك بسبب الاختلاف في نسبة التَّأليف في هذا الموضوع إلى بعض الأئمة، فقد نُسِبَ للإمام الزَّهْرِي: أنه أَلَّفَ في ذلك، فإن ثبت ذلك

=

ماحه (٢ / ٨٥٩) ح (٢٥٧٣)، وأحمد (٤ / ٩٥ - ٩٦، ١٠١) عن معاوية ت، والحديث صحيح بشواهده.

(١) أخرجه: أبو داود (٤ / ٥٦٥) ح (٤٤١٠)، والنسائي (٨ / ٩٠) ح (٤٩٧٨) عن جابر بن عبد الله ب، وإسناده ضعيف، وأنكر بعض الأئمة ثبوت شيء في الباب. ينظر: التلخيص الحبير (٥ / ١٧٦).

(٢) ينظر: المقنع في علوم الحديث (٢ / ٤٥٢ - ٤٦٨)، وفتح المغيث (٤ / ٥٠ - ٥٢)، وتدريب الراوي (٢ / ١٧٦).

(٣) أخرجه: ابن شاهين في النَّاسِخِ ص (٦٤).

(٤) المقنع في علوم الحديث (٢ / ٤٥٠).

فلا شك أنه أول مَنْ صَنَّفَ فيه، ولكن أنكر نسبة ذلك إليه بعض الباحثين، وهو الصواب - كما سيأتي تحريره في المبحث اللاحق - وقد كتب فيه بعد الزهري الإمام الشافعي:، ولكن ليس استقلالاً، وإنما ضمن كتابه الرسالة^(١) - كما سيأتي أيضاً في المبحث القادم - ومن بعد الشافعي ألف فيه أحمد: كتاباً مستقلاً، نَسَبَ ذلك إليه عدد من العلماء، ولكن لم يوقف عليه، فعلى هذا يكون هو أول من صَنَّفَ فيه استقلالاً - حسب ما وقفت عليه - والله تعالى أعلم.

(١) ينظر : الرسالة ص (٣١١-٣٤٥ ، ٦٠٤-٦١٦ ، ٣٥٩ ، ٤٢٠ ، ٦٥٥) .

المبحث الثاني: المصنفون في ناسخ الحديث ومنسوخه:

لقد تنوعت تصانيف العلماء في هذا الباب، فمنهم من صنف فيه بنوعيه في القرآن والحديث، والتصنيف في النوع الأول أكثر من الثاني، وقد تباينت مناهج التأليف في ذلك، فمنهم المطول والمختصر، ومنهم المتوسع في الحكم بالنسخ، وآخرون ضيقوا الحكم بذلك، ومنهم من توسع في ذكر الخلاف الفقهي مع المناقشة والترجيح، ومنهم من لم يذكر ذلك، والحديث موسعاً عن المناهج سيأتي الكلام عليه في المبحث اللاحق - بإذن الله تعالى -.

و الكلام في حصر من صنف في ناسخ الحديث ومنسوخه فيه عسر شديد، من جهة أن ذلك يعتمد على النسبة المطلقة، وقد تكون في مصدر وحيد فقط مما يغلب أحياناً الوهم في تلك النسبة، وأيضاً وجود الخلط عند بعض المؤلفين والباحثين بين من ألف في ناسخ القرآن، وناسخ الحديث.

وقد أوعبت ما استطعت في البحث عن صنف في هذا، وسوف أسرد في هذا المبحث كل من نسب إليه أنه صنف في ذلك، وأقول من نسب إليه؛ لأني وقفت على أئمة عزي إليهم التصنيف في هذا الباب، والأمر ليس كذلك، أو يكون ممن صنف في ناسخ القرآن، وليس في ناسخ الحديث، وقد رتب الكلام حسب وفيات العلماء حتى يظهر التسلسل التاريخي، والتابع الزمني في تصنيف ناسخ الحديث ومنسوخه، وهي على النحو التالي، وبالله العون ومنه التوفيق:

١- الإمام الحجة محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، وقد نسب إليه ذلك: بروكلمان في الذيل (١/ ٣٦١)، وفؤاد سزكين (١/ ٢/ ٧٨)، ونشره حاتم الضّامن ضمن عدة كتب في ناسخ القرآن ومنسوخه، طُبِعَ في المكتب الإسلامي، عام ١٤١٨هـ. فالكتاب في ناسخ القرآن، وليس في ناسخ الحديث، ولعل الصواب حتى في نسبة هذا الكتاب للإمام الزهري ألما غير صحيحة، لأنّ أباعبد الرحمن السّلمي (ت سنة ٤١٨ هـ) جمع كتاباً سَمَّاهُ «النّاسخ والمنسوخ من القرآن عن ابن شهاب» وفي سند الكتاب انقطاعاً وضعفٌ؛ لأنّ راويه عن الزّهري هو الوليد بن محمد الموقري، وهو متروك.

فالخلاصة: أنه لا يثبت لابن شهاب تصنيف في ناسخ الحديث ومنسوخه، وأما في ناسخ القرآن فيحتمل ذلك.

٢- الإمام محمد بن إدريس الشّافعي المِطْلَبِي (ت ٢٠٤ هـ)، وأوردته وإن لم أقف على من نسب إليه تصنيفاً في هذا؛ لأنّ الحازمي: قال في مقدمة كتابه: «ثم لا نعلم أحداً جاء بعده - يعني ابن شهاب - تصدّى لهذا الفن، ولخصه، وأمعن فيه، وخصّصه إلا ما يوجد من بعض الإيماءات والإشارات في عرض الكلام عن آحاد الأئمة، حتى جاء الشّافعي: فخاض

تياره، وكشف أسرارهِ، واستنبط معينه، واستخرج دفينه، واستفتح بابهِ،
ورثب أبوابه»^(١).

فكلام الحازمي هنا يوهم أن الشافعي صنّف في ناسخ الحديث
ومنسوخه، وليس الأمر كذلك، وإنما تكلم فيه الشافعي ضمن كتابه
الرّسالة، وأيضاً في كتاب مختلف الحديث^(٢)؛ ولهذا قال الحازمي بعد الكلام
السّابق: «وذكر الشافعي في كتابه الرّسالة من هذا الفن أحاديث، ولم
يستنزف معينه فيها إذ لم يصنع الرّسالة لهذا الفن وحده، غير أنه أشار
إلى قطعة صالحة توجد في غضون الأبواب من كتبه، ولو كانت موجودة
لأعنت الباحث عن الطّلب، والطالب عن تحشم الكلف»^(٣).

وقال السّخاوي: «لم نر له فيه تصنيفاً مستقلاً، وإنما يوجد في غضون
الأبواب من كتبه مفرقاً، وكذا في الرّسالة له منه أحاديث»^(٤).

٣- إمام أهل السّنة والجماعة أحمد بن محمد بن حنبل الشّيباني (ت
٢٤١هـ)، وقد نسب إليه ذلك: الخطيب البغدادي في تاريخه (٨ / ٣٧٥)

(١) الاعتبار ص (٤٥) .

(٢) ينظر : الرّسالة (٣١١-٣٤٥ ، ٦٠٤-٦١٦) ، مختلف الحديث (٤٠-٥٢) .

(٣) الاعتبار (٤٧) .

(٤) فتح المغيث (٣ / ٤٤٦) .

في ترجمة ابنه عبد الله، ونسبه أيضاً: ابن الجوزي في كتابه مناقب الإمام أحمد ص (٢٤٨)، وابن تيمية في شرح العمدة - كتاب الطهارة - (١٥٣)، وفي - كتاب الصيام - (١/ ٢٥٩)، وفي - كتاب الحج - (٢/ ٦٢٥)، وفي القواعد النورانية (٤٤/ ٤٦)، وفي منهاج السنة (٧/ ٩٧)، وفي مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٩)، وابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٨٩)، وكذا عمر كحالة في معجم المؤلفين (٢/ ٩٦)، ولكن لم أقف على ذكر له في فهارس المخطوطات التي وقفت عليها، وراجعت تراجم أحمد الموسعة المتقدم منها والمتأخر، ولم أقف على من أشار إلى وجود الكتاب - يسر الله تعالى الحصول عليه -.

٤- الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائفي المعروف بالأثرم (ت ٢٦١هـ)، ونسب إليه التأليف فيه غالب من ترجم له، فقد ذكره: ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ٧٥١)، والروداني في «صلة الخلف بموصول السلف» ص (٤٣٦)، وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ص (٨٠)، وأيضاً نقل عنه بعض العلماء في كتبهم، مثل الإمام ابن الجوزي في كتابه كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ١٢٧)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه شرح العمدة في كتاب الصيام (٢/ ٥٧٣، ٦٥٤)، وفي كتابه اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٥١)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ١٨٩)، وابن رجب في فتح

- الباري (٢٠١ / ٣) (٦ / ١٠٢، ١٣٥)، وفي شرح علل الترمذي (٢ / ٧٨٨)، والسبكي في طبقات الشافعية (١٠ / ١٠٥)، وقد طُبِعَ الكتاب - كما سيأتي الحديث عنه في مبحث الكلام على مناهج الكتب المطبوعة -.
- ٥- الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، فقد نسب إليه ذلك: الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٠٥)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٤ / ١٧٠)، وذكره محقق تغليق التعليق من مصادره (١ / ٢٦٤)، والسخاوي في فتح المغيـث (٤ / ٥٠)، والسيوطي في تحذير الخواص ص (٢٤٢)، وابن خير في فهرسته ص (٤٧)، والكتاني في الرسالة المستطرفة ص (٨٠).
- وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون (٢ / ١٩٢٠)، والبغدادى في هدية العارفين (١ / ٣٩٥)، وابن التلم في الفهرست (٣٢٤) أن كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه.
- والذي يظهر لي: أن كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي داود، وأما ناسخ القرآن فهو لابنه عبد الله؛ لأنه هو الذي أُلّف عدة كتب في علوم القرآن، وقد ذُكِرَ منها كتاب الناسخ والمنسوخ؛ كما في تاريخ بغداد (٩ / ٤٦٤)، والأعلام (٤ / ٢٢٤)، ومعجم المؤلفين (٢ / ٢٤٥).
- ٦- الإمام اللغوي أبو بكر محمد بن عثمان بن الجعد الشيباني (ت ٣٠١ هـ)، وقد نسب إليه ذلك: ياقوت في معجم الأدباء (٦ / ٢٥٦٩)،

والصفدي في الوافي بالوفيات (٤ / ٨٢)، والسيوطي في بغية الوعاة (١ / ١٧١).

وهؤلاء نسبوه إليه مطلقاً، وأما حاجي خليفة في كشف الظنون (٢ / ١٩٢٠) فذكر أنه في الحديث، وذكر القفطي في إنباه الرواة (٣ / ١٨٤) أنه في القرآن وقال: إنه من أحسن الكتب، ولعل الرّاجح أنه في القرآن؛ لأنّ القفطي أثنى على الكتاب فالظاهر أنه اطلع عليه؛ ويقوّي هذا أيضاً أنّ ابن الجعد من كبار القراء واللّغويين، فالغالب أنه في القرآن، ويحتمل - على ضَعْفٍ - أن يكون له كتابان في القرآن والحديث، فالله تعالى أعلم.

٧- العلامة اللغوي الأديب المحدث أحمد بن إسحاق بن بملول التّنوخي الأنباري القاضي (ت ٣١٨ هـ)، ونسب إليه ذلك: ابن أبي الوفا في الجواهر المضية (١ / ١٣٧)، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (١ / ١٦٠) وقد أطلقا التّسبة، وأما حاجي فذكر أنه في الحديث (٢ / ١٩٢٠)، ولم أقف على ذكر له في فهارس المخطوطات، وهل هو موجود أو مفقود.

٨- الإمام الحافظ العلامة أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطّحاوي الحنفي المصري (ت ٣٢١ هـ)، ونسب إليه ذلك: الحافظ الزّيلعي في

نصب الرأية (٣ / ١٧٤)، إذ نقل كلاماً للطحاوي، وقال: من كتاب الناسخ والمنسوخ.

وفي هذه النسبة عندي شك؛ لأن سياق الكلام في ترجيح حديث أبي رافع رضي الله عنه في أن النبي صلى الله عليه وسلم: «تزوج ميمونة وهو حلال، وبني عليها وهو حلال، - قال - : وكنت أنا الرسول بينهما»^(١)، على حديث ابن عباس رضي الله عنه في أن النبي صلى الله عليه وسلم: «تزوج ميمونة وهو مُحَرَّم»^(٢)، وهذا الكلام مخالف لمذهب الحنفية في إباحة عقد الزواج حال الإحرام الذي انتصر له الطحاوي في شرح معاني الآثار، وفي شرح المشكل^(٣).

ويقوي الشك في هذه النسبة أنني راجعت التراجم الموسعة لأبي جعفر فلم أقف على كتاب له في الناسخ والمنسوخ، وقد أعد أحد الباحثين كتاباً عن أبي جعفر الطحاوي ومنهجه في الفقه، واستوعب في مقدمة الرسالة الكلام على مؤلفاته ولم يذكره، وأيضاً لم يذكره شعيب الأنطاوي في

-
- (١) أخرجه : الترمذي (٢ / ٢٠٠) ح (٨٤١)، والنسائي في السنن الكبرى (٥ / ١٨٢) ح (٥٣٨١)، وأحمد (٤٥ / ١٧٣-١٧٤) ح (٢٧١٩٧) وفي إسناده اختلاف ورجح بعضهم إرساله، وله شواهد. ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٣ / ١٥١) والتلخيص الحبير (٣ / ٥٠).
- (٢) أخرجه البخاري - مع الفتح (٤ / ٥١) ح (١٨٣٧)، ومسلم (٢ / ١٠٣١-١٠٣٢) ح (١٤١٠).
- (٣) شرح معاني الآثار (٢ / ٢٦٨-٢٧٣)، وشرح مشكل الآثار (١٤ / ٥٠٦-٥٢١)، وينظر: فتح القدير للعاجز الفقير (٦ / ٤٠٠-٤٠١)، وحاشية رد المختار (٣ / ٥١).

مقدمة تحقيق شرح مشكل الآثار، وكذا محقق كتاب أحكام القرآن للطحاوي لم يذكر شيئاً.

وقد كتب الأستاذ الدكتور عبد المجيد بن محمود رسالة علمية بعنوان «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث»، وطبعت الكتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٣٩٥هـ، ولم يذكر أن للطحاوي كتاباً بهذا العنوان، ولولا أن الترجيح مخالف لاختيار الطحاوي لقوي احتمال أن يكون المقصود كتاب مشكل الآثار؛ لأن النسخ والمنسوخ من جملة مباحث مشكل الحديث، والله أعلم.

٩- العلامة محمد بن بحر الأصبهاني، ويقال: الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ)، وقد نسب إليه مطلقاً: الصفدي في الوافي (٢/ ٢٤٤)، والسيوطي في بغية الوعاة (١/ ٥٩)، وكحالة في المعجم (٩/ ٧٩)، بينما ذكر حاجي خليفة أنه في ناسخ الحديث ومنسوخه (٢/ ١٩٢٠).

والظاهر: أنه في القرآن، وليس في الحديث، لأن الأصبهاني مفسر لغوي، وقد ألف في التفسير كتاباً؛ ولذا ذكر صاحب إيضاح المكنون كتابه في النسخ من جملة كتب ناسخ القرآن ومنسوخه.

١٠- المفسر الأديب اللغوي أبو جعفر التحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (ت ٣٣٨هـ)، ونسب إليه ذلك: حاجي خليفة في الكشف (٢/ ١٩٢٠)، بينما ذكر القفطي في إنباه الرواة (١/ ١٣٦-

(١٣٩) أنه في القرآن وقال: «إنه كتاب حسن»، وذكره غيرهما مطلقاً؛ كابن خلكان في وفيات الأعيان (١/ ٩٩)، وياقوت في معجم الأدباء (١/ ٤٦٨)، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٢/ ٢٣١).

ولعل الصواب أنه في ناسخ القرآن ومنسوخه، وليس له تأليف في ناسخ الحديث، وكتابه في القرآن قد طبع عدة طبعات؛ كما في المعجم الشامل (٥/ ٢٣١).

١١- الحافظ أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد الأموي القرطبي (ت ٣٤٠ هـ)، وقد نسب إليه ذلك: القاضي عياض في ترتيب المدارك (٥/ ١٨٠)، والضبي في بغية الملتبس (٤٤٧)، وياقوت الحموي في معجم الأدباء (٥/ ٢١٩٠)، وصاحب الديباج المذهب (٢/ ١٤٥)، وصاحب جذوة المقتبس (٣١١-٣١٢)، والسيوطي في بغية الوعاة (٢/ ٢٥١)، وحاجي في الكشف (٢/ ١٩٢٠)، وكحالة في المعجم (٨/ ٩٥)، ولم أقف عليه في فهارس المخطوطات، ولا ما يدل على أنه موجود أو مفقود.

١٢- الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن حيان أبو محمد الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩ هـ)، وقد نسب إليه: السخاوي في المقاصد الحسنة (٤٧٣)، والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٣٧٩)، والكتاني في الرسالة المستطرفة (٨٠).

١٣- الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين البغدادي (ت ٣٨٥ هـ)، وكتابه معروف جداً، بل هو أشهر كتبه، وبه يُعرَف المؤلف، وقد نسبته إليه عامة من ترجمه، وطبع الكتاب عدة طبعات أشرت إليها عند الكلام على الكتاب ومنهج المؤلف فيه، وقد اختصر كتابه العلامة برهان الدين إبراهيم بن علي ابن محمد بن أحمد المعروف بابن عبد الحق الحنفي (ت ٧٤٤ هـ)، ذكر ذلك صاحب كشف الظنون (٢/ ١٩٢٠).

١٤- المفسر اللغوي هبة الله بن سلامة أبو القاسم البغدادي الضَّير (ت ٤٢٢ هـ)، وله: كتابان الأول: في ناسخ القرآن، وقد طبع عدة طبعات؛ كما في المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع (٣/ ١٩٥)، والآخر: في ناسخ الحديث ومنسوخه، وقد نسبته إليه صاحب كشف الظنون (٢/ ١٩٢٠)، والزركلي في الأعلام (٨/ ٧٢)، والكتاب مخطوط توجد منه نسخة في مكتبة الأزهر؛ كما في فهرسها (١/ ١٩٥)، وفي التيمورية؛ كما في فهرسها (٢/ ٣٣١)، وفي فهرس المجمع الملكي بالأردن (١٦٥٧) أنَّ منه نسخة في العراق، وألمانيا.

١٥- العلامة الفقيه المعتزلي محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن مهريز الأصبهاني (ت ٤٥٩ هـ)، وقد ذكر البغدادي في هدية العارفين

(٧١ / ٢) أنه أُلّف في ناسخ الحديث ومنسوخه، وتابعه على ذلك كحالة في المعجم (٤٩ / ١١)، ولم أقف على ذكر له عند مَنْ ترجمه.

١٦- العلامة الأصولي أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥ هـ)، ونسبه إليه صاحب كشف الظنون (٢ / ١٩٢٠).

١٧- الإمام الحافظ المتقن محمد بن موسى بن عثمان بن حازم أبو بكر الحازمي الهمداني (ت ٥٨٤ هـ)، وكتابه مشهور جداً، مستفيض النسبة إليه، بل هو أجل وأشهر كتبه، وليس من المبالغة إذا قيل: قرنت معرفة المؤلف وشهرته بكتابه هذا، وكتاب شروط الأئمة، والأول أشهر، فهو أتم وأمتن كتب الباب، وقد نسبته إليه كل مَنْ ترجمه، وطبع عدة طبعات؛ كما سيأتي في الكلام عليه.

١٨- العلامة الحافظ الواعظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الحنبلي البغدادي (ت ٥٩٧ هـ)، وقد أُلّف في هذا الفن كتابين الأول اسمه «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه»، وقد حققه أحمد بن عبد الله العماري الزاهرائي في رسالة علمية؛ لدرجة الماجستير، بجامعة أم القرى عام ١٣٩٧ هـ، وكتابه الثاني مختصر من الأول وخصه بالأحاديث التي ثبت نسخها، أو قوي الاحتمال بذلك، واسمه «إخبار أهل الرّسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث»، وقد طبع الكتاب عدة طبعات أشرتُ إليها عند الكلام على منهجه في

كتابه، وقد اختصر كتاب ابن الجوزي الأول العلامة بدر الدين حسين بن عبد الرحمن بن محمد الأهدل (ت ٨٥٥ هـ)، واسمه «عدة المنسوخ في الحديث»، ذكر ذلك السخاوي في الضوء اللامع (٢/ ١٤٦)، والمباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذى (٢/ ٢٣٢).

١٩- العلامة بدر الدين أبو حامد أحمد بن محمد بن مظفر الرّازي (ت بعد: ٦٣٠ هـ)، ونسبه إليه الداودي في طبقات المفسرين (١/ ٨٦)، وحاجي في كشف الظنون (٢/ ١٧٨٤)، والزركلي في الأعلام (١/ ٢١٨) والكتاب موجود بالمكتبة العمومية بتركيا، ومنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً.

٢٠- الإمام العلامة الزاهد الفقيه المحدث أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري التّووي الشّافعي الدمشقي (ت ٦٧٦ هـ)، ففي فهرس الجمع الملكي (١/ ٢٠٧) ذكر أن له كتاباً بعنوان «الإعداد في التّاسخ والمنسوخ»، ومنه نسخة بألمانيا، ولم أقف على من نسب له كتاباً بهذا العنوان حتى في التّراجم الموسعة.

وقد أعد الباحث أحمد بن عبد العزيز الحداد رسالة ماجستير بعنوان «الإمام التّووي وأثره في الحديث وعلومه» بجامعة أم القرى عام ١٤٠٩ هـ، وتوسع جداً في ذكر كتبه، بل عقد فصلاً فيما نسب إليه من

الكتب ولم يذكر هذا الكتاب منها، وعلى هذا فتبقى النفس غير مطمئنة إلى هذه النسبة، والله تعالى أعلم.

٢١- العلامة الحافظ المتفنن برهان الدين إبراهيم بن عمر أبو إسحاق الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)، وقد نسب إليه ذلك جملة ممن ترجم له، واسم كتابه «رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار»، وقد حققه في رسالة لدرجة العالمية العالية - الدكتوراه - حسن بن محمد مقبولي الأهدل، بالجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥ هـ، وطبعت الكتاب مكتبة الجيل الجديد بالسليمان، بالتعاون مع مؤسسة الكتب الثقافية ببلنات عام ١٤٠٩ هـ. - ويسألي الكلام عليه في المبحث التالي.

٢٢- الشيخ العلامة البارع شيخ الشافعية يحيى بن عبد الله بن عبد الملك، أبو زكريا الواسطي (ت ٧٣٨ هـ). نسب ذلك إليه مطلقاً: السبكي في الطبقات الكبرى (١٠ / ١٩٥)، وابن حجر في الدرر الكامنة (٢ / ١٦٤)، والزركلي في الأعلام (٨ / ١٥٤)، وحدد أنه في الحديث: الصَّفدي في أعيان العصر وأعوان النصر (٣ / ٤٨)، وذكر أنه في ناسخ القرآن ومنسوخه: صاحب هدية العارفين (٢ / ٢٢١)، وكحالة في معجم المؤلفين (١٣ / ٢٠٨)، ولم يترجح لي تحديد في ذلك.

٢٣- العلامة علي بن محمد بن سلطان المعروف بملا علي قاري (ت ١٠١٤هـ)، تُسب إليه ذلك في فهرس المجمع الملكي (٣/ ١٦٥٧)، وذكر أن منه عدة نسخ في العراق.

٢٤- العلامة صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، ألف كتاباً باسم «إفادّة الشيوخ بمقدار النسخ والمنسوخ»، وهو باللغة الفارسية، وقد ذكره المباركفوري في تحفة الأحوذى (٢/ ٢٣٢) ويُن أنّه ربّبه على باين: الأول في نسخ القرآن ومنسوخه، والثاني في نسخ الحديث ومنسوخه، ثم نقل مقدمة الباب الثاني، والكتاب ذكره عامة من ترجم للقنوجي في مقدمات تحقيقهم لكتبه.

المبحث الثالث: مناهج الكتب المطبوعة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي بكر الأثرم، وفيه فرعان:

الفرع الأول: ترجمة المؤلف.

اسمه ونسبه ومولده:

هو: الإمام الحافظ العلامة أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أبو بكر الأثرم ويقال: الكلبي، البغدادي الإسكافي، خراساني الأصل، ولد في دولة الرشيد ما بين سنة ١٧٠ - ١٩٣ هـ^(١).

شيوخه وتلاميذه:

سمع أبو بكر من الكثير، أجلهم منزلة إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل، فهو من أكابر أصحابه، وروى عنه مسائل، وسمع أيضاً: من عبد الله بن بكر السهمي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وأبي الوليد الطيالسي، ومسدد بن مسرهد، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وعفان بن مسلم الصفار، ونعيم بن حماد، وغيرهم.

وسمع منه: الإمام أبو عبد الرحمن النسائي، وموسى بن هارون الحافظ، ويحيى بن محمد بن صاعد، وعمر بن محمد بن موسى الجوهري وغيرهم^(٢).

(١) السيرة (١٢ / ٦٢٣ - ٦٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (١ / ٤٧٦)، والسيرة (١٢ / ٦٢٤).

ثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر الخلال: «كان الأثرم جليل القادر، حافظاً».
وقال الإمام يحيى بن معين في ثنائه على شدة حفظ الأثرم: «كان أحد أبوي الأثرم جنياً».
وقال إبراهيم الأصبهاني: «أبو بكر الأثرم أحفظ من أبي زرعة الرّازي وأتقن»^(١).
وقال عنه الحافظ الذهبي: «الحافظ الكبير العلامة... كان للأثرم تيقظ عجيب»^(٢).
وقال الحافظ ابن كثير: «وكان حاذقاً صادقاً قوي الذاكرة، وكان من بحور العلم»^(٣).
مؤلفاته:

ألف أبو بكر: عدة من المؤلفات تدل على منزلته العلمية، وتمكنه الشّديد من الصنعة الحديثية، ومما ألف:

(١) السّير (١٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦)

(٢) تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٧٠ - ٥٧١) .

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٧٥١) .

- كتاب السنن، ويوجد منه قطعة في الظاهرية برقم (٢٢٠) م (٩١)، وقد طبع.
 - كتاب العلل.
 - سؤالاته للإمام أحمد بن حنبل، ويوجد منه قطعة صغيرة في الظاهرية برقم (١١٤٠)، وقد طبع مؤخراً أكثر من طبعة.
 - التاريخ، ذكره ابن التلم في الفهرست ص (٢٨٥).
 - ناسخ الحديث ومنسوخه.
- وفاته:

توفي أبو بكر: في مدينة إسكاف، ولم أقف للعلماء على تحديد بين لسنة وفاته، فهم مختلفون في ذلك.

فأرخ وفاته سنة ٢٦١هـ: أبو الفضل العراقي، وابن العماد الحنبلي^(١).

وقال الحافظ الذهبي: «لم أظفر بوفاة الأثرم، مات بمدينة إسكاف في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها»^(٢).

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (١ / ٧٩)، وشذرات الذهب (٣ / ٢٦٦).

(٢) السير (١٢ / ٦٢٦).

قال ابن حجر: «وكل هذا تخمين غير صحيح، والحق أنه تأخر عن ذلك فقد أرخ ابن قانع وفاة الأثرم فيمن مات سنة ٢٧٣هـ، لكنه لم يسمه وليس في الطبقة من يلقب بذلك غيره»^(١).

وأبعد ابن الجوزي، وابن كثير فذكراه في وفيات سنة ٢٩٦هـ^(٢).

(١) تهذيب التهذيب (١ / ٧٩) .

(٢) المنتظم (٤ / ٦٢) ، البداية والنهاية (١٤ / ٧٥١) .

الفرع الثاني: كتابه ومنهجه فيه.

اسم الكتاب:

الكتاب طبع باسم «ناسخ الحديث ومنسوخه»، وهو هكذا على طرة الصفحة الأولى من المخطوط، وسماه ابن رجب «التاسخ والمنسوخ»، حيث نقل عنه في مواضع من فتح الباري^(١).

وقد سَمَّاه شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع من شرح العمدة «مختلف الحديث»^(٢)، وفي نظري أنَّ هذه التسمية موافقة لموضوع الكتاب؛ لأنَّ التاسخ والمنسوخ من مباحث علم مختلف الحديث، بل ربما تكون هذه التسمية أدق من غيرها، لأنها هي التي تعبر عن مضمون الكتاب، فالكتاب على صغر حجمه ليس خاصاً بالنسخ فقط، وإنما تعرض لمختلف الحديث، ثم يحكم بما يراه من وجوه الخروج من ذلك الاختلاف؛ سواء بالنسخ أو غيره؛ كما سيتضح ذلك في عرض منهجه.

نسبته لمؤلفه:

سبق الحديث عن ذلك عند الكلام على من صنف في ناسخ الحديث ومنسوخه.

(١) ينظر : فتح الباري لابن رجب (٣ / ٢٠١)، (٦ / ١٠٢، ١٣٥).

(٢) شرح العمدة - كتاب الصيام - (٢ / ٦٥٤).

منهج المؤلف في الكتاب:

لقد اشتمل كتاب أبي بكر على ستة وثمانين باباً، غالبها في العبادات، وقد قمت بحصر موضوعاتها التفصيلية فجاءت على النحو التالي:

● ثلاثة وخمسون باباً في الصلاة.

● عشرة أبواب في الصيام.

● سبعة أبواب في الأشربة.

● ستة أبواب في الجهاد.

● اثنان في الحدود.

● اثنان في الإمارة.

● اثنان في الأدب.

● واحد في الضيافة، وفي الآنية، وفي الركاز، وفي الإيمان.

ومنهج أبي بكر: في كتابه يتضح من خلال النقاط التالية:

١- يورد الأحاديث غير مسندة.

٢- يذكر عدة من الأحاديث سواء النسخة أو المنسوخة، ولا يكتفي بحديث واحد.

٣- يؤب الكتاب بأبواب دقيقة دالة على المراد.

- ٤- لم يخصه بالأحاديث المنسوخة، وإنما يورد الأحاديث المتعارضة، ثم يجمع بينها بوجه من وجوه الجمع، كمثّل الأبواب التالية (١، ٤، ٩، ١٨، ٤٣، ٥٠، ٧٣).
- ٥- أحياناً يرجّح بين الأدلة من حيث الصحة والضعف، مثل الأبواب (٣، ٥، ٩، ٤٢، ٥٢، ٦٦، ٦٨، ٦٩).
- ٦- يتكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً مثل (٣، ٩، ١٠، ١٣، ٥٢).
- ٧- يتكلم أحياناً على الأحاديث من حيث الاتصال والانقطاع مثل (٣).
- ٨- أنه غير متوسع في الحكم بالنسخ، بل سلك منهجاً وسطاً في ذلك. فهذه أصول لمنهجه، وإن كان هناك من ملاحظة فهي عدم إيراد الأحاديث مسندة، وكذا كونه لم يستوعب الأحاديث في باب النسخ والمنسوخ.

طباعات الكتاب:

- طبع الكتاب مؤخرًا طبعتين، هما:
- أ - طبعة دار الحرمين، بالقاهرة، عام ١٤١٩هـ، بعناية: إبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسى، ومحمد بن عوض المنقوش.
- ب- طبعة الرياض، عام ١٤٢٠هـ، بعناية: عبد الله بن حمد المنصور، ولا يوجد عليها اسم الناشر، وهي أفضل من سابقتها.

المطلب الثاني: التأسخ والمنسوخ لابن شاهين، وفيه فرعان:

الفرع الأول: ترجمة المؤلف:

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو: الإمام الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن أيوب بن أزداد بن سراج البغدادي، أصله من خراسان. ولد في صفر سنة ٢٩٧هـ^(١).

ونشأ في طلب العلم مبكراً، كغيره من أبناء ذلك الزمن الزاهر.

يقول عن نفسه: «أول ما كتبت الحديث مما عقلته وكتبت بيدي في سنة ثمان وثلاثمائة وكان لي إحدى عشرة سنة»^(٢).

شيوخه وتلاميذه:

سمع من عدد من الشيوخ منهم: محمد بن محمد الباغندي، ومحمد بن هارون بن المجدر، وأبو حبيب العباس بن البرقي، وأبو القاسم البغوي، وشعيب بن محمد الذارع، ويحيى بن صاعد، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري، وغيرهم.

(١) تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٨٧) .

(٢) السيرة (١٦ / ٤٣٢) .

وسمع منه: أبو سعد الماليني، وأبو بكر البرقاني، وأبو القاسم التتوخي، وأبو محمد الخلال، وأبو محمد الجوهري، وأبو الحسين بن المهتدي بالله وغيرهم^(١).

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى العلماء على أبي حفص ثناءً عاطراً، واتفقوا على مدحه. قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: «ثقة مأمون، صنف ما لم يصنفه أحد». وقال أبو بكر الخطيب: «كان ثقة أميناً». وقال الدارقطني: «ثقة». وقال الذهبي: «الحافظ الإمام المفيد الكثير محدث العراق»^(٢).

مؤلفاته:

أبو حفص أكثر من التصنيف، وقد قيل: بلغت مؤلفاته ثلاثمائة وثلاثين مصنفاً في شتى الفنون. قال الذهبي: «وجمع وصنف الكثير»^(٣). وأشهر تصانيفه ما يلي:

(١) السّير (١٦ / ٤٣١ - ٤٣٢).

(٢) السّير (١٦ / ٤٣١ - ٤٣٢).

(٣) السّير (١٦ / ٤٣١ - ٤٣٢).

- الأفراد.
- تاريخ أسماء الثقات، وقد طبع عدة طبعات.
- الترغيب في فضائل الأعمال، وقد طبع.
- ذكر من اختلف في توثيقه وتضعيفه، وهو مطبوع أكثر من طبعة.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، وقد طبع.
- الناسخ والمنسوخ^(١).

وفاته:

توفي: يوم الأحد، الثاني عشر من شهر ذي الحجة، سنة خمس وثمانين وثلاث مائة.

(١) ينظر : مقدمة كتاب الترغيب في فضائل الأعمال ، فقد استوفى المحقق الدكتور صالح الوعيل الكلام على تصانيفه .

الفرع الثاني: كتابه، ومنهجه فيه:

اسم الكتاب:

الكتاب يسمى «ناسخ الحديث ومنسوخه»، وهو هكذا على الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوط، وقد حققه سمير بن أمين الزّهري بهذا الاسم، ويسمى أيضاً «التاسخ والمنسوخ»، وجاءت هذه التسمية في آخر المخطوط عند ختم الكتاب.

وقد حققه محمد بن إبراهيم الحفناوي باسم «التاسخ والمنسوخ من الحديث».

نسبته لمؤلفه:

تقدم الحديث عن ذلك في المبحث الثاني، عند الكلام على من صنف في التاسخ والمنسوخ.

منهجه في كتابه:

يتجلى منهج المؤلف في كتابه فيما يلي:

- ١ - بدأ الكتاب بمقدمة يسيرة أورد فيها أثرين يدلان على ثبوت النسخ في السنة النبوية، ثم أورد كلام الزّهري في أهمية هذا الفن.
- ٢ - قسم الكتاب إلى سبعة أجزاء مرتباً على الأبواب الفقهية، ولم يلتزم طريقة مطردة في التّوبيح.
- ٣ - يورد الأحاديث مسندة.

- ٤- يكرر الأحاديث، ويسوقها بطرق متعددة.
- ٥- يورد الأحاديث التي ظاهرها التعارض أو مما قيل بنسخه، ثم يردفه بناسخه، وهل ثبت هذا النسخ أم لا؟.
- ٦- إذا أورد الحديث عن أكثر من راو يبين صاحب اللفظ، مثل حديث رقم (٩٤، ٢٦٣، ٦٠٢).
- ٧- يعقب أحياناً على بعض الأحاديث ببيان درجتها من حيث الصحة أو الضعف، مثل حديث رقم (١٠٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٧، ٣٥٨، ٥٩٣، ٥٩٧).
- ٨- يحاول - أحياناً - الجمع بين النصين اللذين ظاهرهما التعارض، ولا يلجأ إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع، مثل حديث رقم (١٦٦، ٢٢٣).
- ٩- يشرح نادراً الألفاظ الغريبة، ويبين معنى الحديث، مثل حديث رقم (١٦٦، ٤٣٠).
- ١٠- يبين عند الحاجة المبهم من الرواة، مثل حديث رقم (٢١٧، ٢٦٣).
- ١١- يورد أحياناً أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في المسألة المختلف فيها، وغالباً إذا كانت من المسائل التي اشتهر الخلاف فيها مثل مسألة التمثل بعد الوضوء ص (١٦٩ - ١٧١)، ومسألة الوضوء من مس الذكر

- ص (١٤٤ - ١٤٩)، ومسألة ترك الإمام الصلاة على بعض العصاة ص (٣١٩ - ٣٢١)، ومسألة الفطر بالحجامة ص (٣٤٦ - ٣٤٧).
- ١٢- يحيل في بعض المسائل إلى كتبه الأخرى مثل كتاب التفسير، والمعجم، والمسند ونحوها مثل ص (١٩٣، ٢٥٥).
- ومما يلاحظ على الكتاب:
١. عدم التزام ترتيب معين، ولعل السبب أنه أُملي الكتاب في مجالس متعددة.
 ٢. سكوته عن بعض الأحاديث مع ضعفها، مثل حديث رقم (١٤٩، ٦٥٠، ٦٥١).
 ٣. عدم التعقيب أحياناً على الأحاديث بما يدفع التعارض، فيورد الأحاديث ويسكت، مثل أحاديث نكاح المحرم ص (٣٩٤ - ٣٩٦).
 ٤. التوسع - نسبياً - في الحكم بالنسخ.
- طبعات الكتاب:
- أ- طبع الكتاب حسب ما وقفت عليه ثلاث طبعات:
 - ب- طبعة مكتبة المنار بالأردن، عام ١٤٠٨هـ، بعنوان «ناسخ الحديث ومنسوخه» تحقيق: سمير بن أمين الزّهيري.
 - ت- طبعة دار الكتب العلمية ببلنّان، عام ١٤١٢هـ، بعنوان «الناسخ والمنسوخ من الحديث» تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.

ث - طبعة دار الوفاء بمصر، عام ١٤١٦هـ، بعنوان «التاسخ والمنسوخ من الحديث» تحقيق: محمد بن إبراهيم الحفناوي، والظاهر أن أفضلها الأولى.

المطلب الثالث: الاعتبار في التاسخ والمنسوخ للحازمي، وفيه فرعان:
الفرع الأول: ترجمة المؤلف:
- اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو: الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحمذاني.

ولد سنة ٥٤٨هـ بطريق همذان، وحمل إليها، وبها نشأ، وأخذ العلم عن علمائها.

ورحل إلى: العراق، والشام، ومكة، والمدينة، وأصبهان في طلب العلم، ومجالسة العلماء ومزاحمتهم بالركب^(١).

- شيوخه وتلاميذه:

أخذ العلم عن عدد وفير من كبار علماء البلاد التي رحل إليها ومن أشهرهم: أبو الوقت الشجري، والديلمي، وأبو زرعة المقدسي، وأبو العلاء

(١) السير (٢١ / ١٦٧ - ١٦٨).

الهمذاني، وعبد الله بن عبد الصمد العطار، وأبو الفضل الطوسي، وأبو طلحة المحتسب، وأبو موسى المديني وغيرهم.

وتلمذ عليه عدد من الطلاب، وأفاد في مجالس عامة، ومن تلاميذه: تقي الدين ابن باسويه الواسطي، والفقيه عبد الخالق التشتيري، وجلال الدين عبد الله بن الحسن الدمياطي الخطيب وغيرهم^(١).

- ثناء العلماء عليه:

لما كان الحازمي بمرتلة عالية من الحفظ والإتقان أثنى عليه العلماء بما يستحق من تلك المنزلة.

قال الدُّيُّبِيُّ: «تفقه ببغداد في مذهب الشافعي، وجالس العلماء، وتميز وفهم، وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده، مع زهد وتعبد».

وقال أبو عبد الله النُّجَّار: «كان الحازمي من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله... وكان ثقة حجة نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً، ملازماً للخلو والتصنيف وبث العلم».

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ، الحجة الناقد، التسابة البارع... جمع وصنف، وبرع في فن الحديث، خصوصاً في التسبب»^(٢).

(١) السِّير (٢١ / ١٦٧ ، ١٧١) ، وتذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٦٣) .

(٢) السِّير (٢١ / ١٦٨ - ١٦٩) ، وتذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٦٣ - ١٣٦٤) .

وقال ابن العماد الحنبلي: «كان فقيهاً حافظاً زاهداً ورعاً متقشفاً، حافظاً للمتون والأسانيد، غلب عليه علم الحديث، وصنف فيه تصانيفه المشهورة»^(١).

مؤلفاته:

- للحافظ الحازمي عدة مؤلفات في الحديث منها:
- الاعتبار في التأسخ والمنسوخ والآثار.
- قال الذهبي: «له كتاب في التأسخ والمنسوخ، دال على إمامته في الفقه والحديث، ليس لأحد مثله»^(٢).
- وقال ابن كثير في نوع التأسخ والمنسوخ: «وقد صَنَّفَ النَّاسُ فِي هَذَا كِتَاباً كَثِيراً مَفِيدَةً، مِنْ أَجْلِهَا وَأَنْفَعَهَا كِتَابُ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ الْحَازِمِيِّ»^(٣).
- وقال ابن العماد الحنبلي: «وصنف في الحديث تصانيفه المشهورة منها: «الناسخ والمنسوخ» في الحديث، لم يصنف في فنه مثله»^(٤).
- عجالة المبتدئ في التَّسَبُّبِ.
- المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان.

(١) شذرات الذهب (٦ / ٤٦٢) .

(٢) السَّيَر (٢١ / ١٦٩) .

(٣) اختصار علوم الحديث (٢ / ٤٦٦) .

(٤) الشذرات (٦ / ٤٦٣) .

- شروط الأئمة الستة.
- سلسلة الذهب.
- الفيصل في مشتبه النسبة.

وفاته:

توفي الإمام الحازمي مبكراً، في صدر شبابه، ببغداد ليلة الاثنين الثامن والعشرين، من سنة أربع وثمانين وخمسمائة، عن ستة وثلاثين عاماً^(١).

(١) البداية والنهاية (١٦ / ٦٠٦) .

الفرع الثاني: كتابه ومنهجه فيه:

اسم الكتاب:

الكتاب سمي في نسختين باسم «الاعتبار في النَّاسِخِ والمنسوخ في الحديث»، وفي نسخة أخرى «النَّاسِخِ والمنسوخ في الحديث»^(١)، وفي أكثر النسخ المطبوعة سمي «الاعتبار في النَّاسِخِ والمنسوخ من الآثار»، وفي بعضها «الاعتبار في بيان النَّاسِخِ والمنسوخ من الآثار» ولعل الاختلاف في التسمية راجعة إلى عدم تسمية المؤلف لكتابه كما يفعله بعض المؤلفين، والكتاب على كل حال مشهور عند أهل العلم باسم «الاعتبار في النَّاسِخِ والمنسوخ».

نسبته إليه:

نسبة الكتاب إلى المؤلف أشهر من أن يستدل عليها بدليل، وقد سبق ذكر من نسب الكتاب إليه في المطلب الأول.

منهجه في الكتاب:

كتابه بشهادة كبار الحفاظ أجل كتاب في هذا الباب؛ لبراعة منهجه، وحسن سياقه وسبكه، وما اشتمل عليه من غرر الفوائد^(٢)، وقد أجملت منهجه في النقاط التالية:

(١) الاعتبار ص (٢٩ - ٣٨) .

(٢) ينظر : تهذيب الأسماء (٣ / ٦٧) ، والروض الباسم لابن الوزير (١ / ٢٠٥) ، وفتح المغيث (٣ /

- ١- قسّم الكتاب إلى سبعة أجزاء، مرتباً على أبواب الفقه.
- ٢- افتتح الكتاب بخطبة ومقدمة.
أما الخطبة فهي في أهمية هذا العلم وجلالته، وبَيّن شدة اعتناء الصحابة به كاعتنائهم بناسخ القرآن ومنسوخه^(١).
- وأما المقدمة فهي مدخل لمباحث الكتاب، اشتملت على تعريف النسخ في اللغة والاصطلاح، وذكر شروط النسخ، وبين الطرق التي تسلك عند تعارض الأحاديث، وأمارات معرفة الناسخ من التصوُّص، وأنه إذا تعذر معرفة الناسخ وجب الترجيح، ثم ذكر خمسين وجهاً من وجوه الترجيح، ثم بين أهم الفروق بين النسخ والتخصيص، وعقد باباً في ثبوت النسخ في السنة، وباباً آخر في نسخ الكتاب بالسنة، ونسخ السنة بالكتاب^(٢).
- ٣- اشتملت أجزاء الكتاب السبعة على واحد وعشرين كتاباً، في العبادات، والجهاد، والأحوال الشخصية، والجنايات، والأيمان، والأشربة، واللباس.
- ٤- يروي الأحاديث مسندة.

=

(٤٤٧)، وشذرات الذهب (٤ / ٢٨٢).

(١) الاعتبار ص (٤٣ - ٥٠).

(٢) المصدر السابق ص (٥١ - ١٠٩).

- ٥- يذكر الأحاديث المنسوخة، ثم يورد خلاف العلماء، فيذكر من عمل منهم بالمنسوخ، ويذكر دليله، ثم يذكر من خالفهم، ودليالهم على التسخ.
- ٦- يذكر الأحاديث المتعارضة، ثم يجمع بينها أحياناً مثل ص (٣٠٠، ٣٢١، ٤٨٣، ٤٩٧)، وأحياناً يرجح إذا لم يمكن الجمع، مثل ص (١٥١، ٢٢١، ٢٥٠-٢٥٧، ٣٤٦-٣٤٧، ٥٠٠).
- ٧- يذكر خلاف العلماء في المسائل الفقهية، ويرجح بينها، مثل ص (١٢٠، ١٣٣، ١٤٢، ٢٢٠-٢٢١، ٢٩٧، ٣١٠، ٤٣٩).
- ٨- يعزو الحديث غالباً إلى مصادره الأصلية، ويحكم عليه أو ينقل حكم بعض الأئمة عليه، وأحياناً يكتفي بالحكم دون العزو، مثل ص (١١٩، ١٢٥، ١٢٩، ١٥١-١٥٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٤٥٠).
- ٩- يتكلم على الرواة جرحاً وتعديلاً، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في ذلك غالباً، مثل ص (١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ٢٥٠-٢٥٢، ٣٢٠، ٣٢٨).
- ١٠- يذكر في ثنايا البحث بعض الفوائد الحديثية، مثل ص (١٤٦، ٢١٩، ٢٧١، ٣٩٧).
- ١١- أنه قد اعتدل في الحكم بالنسخ، فليس ممن ضيقه جداً ولا ممن توسع فيه.

ومما يلاحظ على الكتاب:

١. عدم عزوه بعض الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، مثل ص (٣٥٧، ٣٥٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤).

٢. عدم نقل كلام الأئمة في بعض الرواة المجروحين أحياناً.

طباعات الكتاب:

طبع هذا الكتاب عدة طباعات، بعضها جيد، والبعض الآخر سقيم لم يخدم خدمة جيدة والطبعات التي وقفت عليها هي:

- أ- طبعة الهند بجيدر آباد، دائرة المعارف النظامية، عام ١٣١٩هـ.
- ب- طبعة دار الطباعة المنيرية بالقاهرة، عام ١٣٤٦هـ.
- ت- طبعة حلب، عام ١٣٤٦هـ، تحقيق: محمد راغب الطباخ.
- ث- طبعة المطبعة الرحمانية بالقاهرة، عام ١٣٤٩هـ.
- ج- طبعة مكتبة الأندلس بجمص، عام ١٣٨٦هـ، تعليق: راتب حاكمي.
- ح- طبعة مكتبة عاطف بالقاهرة، عام ١٣٨٧هـ، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز.
- خ- طبعة دار إحياء التراث العربي ببلبنان، عام ١٣٩٠هـ.

د- طبعة دار الوعي بحلب، عام ١٤٠٣هـ، وأخرى بالقاهرة عام ١٤٠٣هـ، وثانية عام ١٤١٠هـ، كلها تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ولعل هذه أمثل الموجود.

المطلب الرابع: إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه لابن الجوزي، وفيه فرعان:

الفرع الأول: ترجمة المؤلف:

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو الإمام الحافظ الزاهد أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري التيمي القرشي، المعروف بابن الجوزي، نسبة إلى موضع يقال له: محلة الجوز. ولد سنة ٥١٠ هـ، نشأ يتيماً، حيث مات والده وعمره ثلاث سنين. وقد أولع بالعلم من صغره، وشغل عمره في جمعه وحفظه، وحصل علماً وفيراً، وصار من كبار أئمة الحنابلة^(١).

شيوخه وتلاميذه:

أخذ العلم عن جملة وافرة من العلماء منهم: أبو الفضل السلامي، وأبو الحسن بن الزاغوني، وأبو البركات الأنطاقي، وأبو منصور الجواليقي، وابن عقيل الحنبلي وغيرهم.

(١) السير (٢١ / ٣٦٥ - ٣٦٦).

وتتلذذ له الجم الغفير، بل كان يجلس في حلقاته الآلاف من الناس، لما بلغ من غزير علمه، وجمال وعظه، وحسن حديثه، ومن أشهر تلاميذه: محمد بن عثمان العكبري، وابن الديبشي، وابن قدامة المقدسي، وابن النجار، وعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، وابن عبد الدائم وغيرهم^(١).

ثناء العلماء عليه:

ابن الجوزي عَلم من كبار علماء الإسلام، صنف التّصانيف، وذاعت شهرته في الآفاق، وطار صيته كل مطار، وقد أثنى عليه كبار الحفاظ والأئمة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان الشيخ أبو الفرج مفتياً، كثير التّصنيف والتأليف، وله مصنفات في أمور كثيرة حتى عددها فرأيتها أكثر من ألف مصنف»^(٢).

وقال ابن الديبشي: «إليه انتهت معرفة الحديث وعلومه، والوقوف على صحيحه من سقيمه، وكان من أحسن الناس كلاماً، وأتمهم نظاماً، وأعذبهم لساناً، وأجودهم بياناً»^(٣).

وقال عنه الحافظ الذهبي: «الواعظ المتفنن، صاحب التّصانيف الكثيرة الشهيرة في أنواع العلم، من التّفسير والحديث والفقه والوعظ والأخبار والتاريخ

(١) تذكرة الحفاظ (٣ / ١٣٤٢) .

(٢) ينظر : طبقات الحنابلة (١ / ٤١٦) .

(٣) ينظر : طبقات الحنابلة (١ / ٤١٦) .

وغير ذلك، وعظ من صغره، وفاق فيه الأقران، ونظم الشعر المليح، وكتب بخطه ما لا يوصف»^(١).

مؤلفاته:

ابن الجوزي مؤلف مكثّر كما سبق في كلام شيخ الإسلام، ومن أشهر مصنفاته المطبوعة:

- زاد المسير في علم التفسير.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.
- الضعفاء والمتروكين.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.
- التحقيق في أحاديث الخلاف.
- صيد الخاطر.
- ذم الهوى.

وفاته:

توفي ابن الجوزي: ليلة الجمعة، الثاني عشر، من شهر رمضان، سنة ٥٩٧هـ، عن سبعة وثمانين عاماً.

(١) العبر في خبر من غير (٤ / ٢٩٧ - ٢٩٨).

الفرع الثاني: كتابه ومنهجه فيه:

اسم الكتاب:

ورد تسمية الكتاب في نسخة «التاسخ والمنسوخ في الحديث»، وفي نسخة أخرى «كتاب معرفة الحديث التاسخ والمنسوخ»، وفي ثالثة العنوان المشهور «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه»، ورجَّح محقق الكتاب العنوان الأخير، وقال: إن هذا العنوان هو الذي سماه به ابن رجب في ذيل الطبقات، والبغدادى في هدية العارفين، وأشار إلى جزء منه ابن الملقن في البدر المنير^(١).

نسبته إليه:

سبق الحديث عن ذلك في المطلب الأول، عند الكلام على من ألف في ناسخ الحديث ومنسوخه.

منهجه فيه:

ابن الجوزي - كما سبق - له كتابان في هذا الفن، الأول مطول، والثاني مختصر، وقد اختلف سبب تأليف كل منهما.

فالأول وهو «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه» قد ألفه للرد على من جازف في ادعاء التسخ على بعض الأحاديث، قال: «ثم

(١) مقدمة إعلام العالم ص (٤١) .

رأيت تخليطهم — يعني بعض العلماء — في علم ناسخ الحديث ومنسوخه، فألفت فيه كتاباً على نحو ما وصفت في الفن الأول^(١). يريد كتاباً سالماً من التخليط كما ألف كتاباً في نفي تخليط بعض العلماء في ناسخ القرآن ومنسوخه، وقد كان منهجه في هذا الكتاب ما يلي:

١ - رتبته على الأبواب الفقهية.

٢ - عقد قبل الدخول في مضمون الكتاب أربعة فصول جعلها مدخلاً للكتاب:

• الفصل الأول: في بيان أن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً.

• الفصل الثاني: في شرف هذا العلم وعزته.

• الفصل الثالث: في فائدة النسخ وحكمته في الشرع.

• الفصل الرابع: فيما يعرف به النسخ.

٣ - بلغ عدد كتبه الفقهية ثمانية عشر كتاباً، في العبادات، والجهاد، والمعاملات، والأحوال الشخصية، والحدود، والأدب، والأطعمة، والأشربة.

(١) إعلام أهل الرسوخ ص (٤٢) .

- ٤- يورد الأحاديث غير مسندة، ويبن أن سبب ذلك هو عدم الإطالة.
 - ٥- يورد الحديث في الباب، ثم يورد ما يعارضه، ويبين خطأ ادعاء النسخ في هذا، معللاً ذلك، إما بضعف أحد الحديثين، أو بالجمع بينهما، أو بالترجيح، مثل ص (٦٣، ٧٠، ٨٥، ٩٣، ١٠٢-١٠٣، ١١٧، ١٥٤، ٢٣٢، ٢٥٨، ٢٨٠).
 - ٦- يحكم غالباً على الأحاديث صحة وضعفاً، مثل ص (٧٥، ٨١، ٨٥، ٩٣، ١٥١، ١٦٣، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٨٠، ٢٩٢، ٣٢٧).
 - ٧- يتكلم على الرواة جرحاً وتعديلاً، مثل ص (٧٥، ٨٧، ١٦٧، ١٧٤، ١٨٦).
 - ٨- يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية.
 - ٩- يبين ما في الحديث من علل خفية كقلب أو اضطراب، مثل ص (٩٦).
 - ١٠- يعتني بالنقل عن سبقه؛ كالشافعي، وأحمد، والأثرم، وابن شاهين، وغيرهم.
- ومما يلاحظ عليه ما يلي:
١. سكوته عن بعض الرواة المجروحين أحياناً.
 ٢. سكوته عن بيان درجة بعض الأحاديث، وهذا نادر، مثل ص (١٤٩-١٥٠).

٣. يورد الأحاديث المتعارضة ويسكت أحياناً فلا يبين الجمع بينها، مثل
ص (٣٢٩-٣٣١).

٤. تجاوزه في نسبة بعض الأحاديث إلى الصحيحين أو أحدهما،
واللفظ فيه اختلاف بَيِّن.

أما كتابه الثاني فهو «إخبار أهل الرِّسوخ في الفقه والتحديث بمقدار
المنسوخ من الحديث» فهو مختصر للكتاب الأول، وخصه بالأحاديث التي ثبت
فيها النسخ، وترك ما لم يثبت فيه شيء من ذلك، قال: في مقدمة هذا
المختصر عن كتابه الإعلام: «إلا أنه احتوى على كثير من أغلاطهم فطال،
فرأيت أن أفرد في هذا الكتاب قدر ما صح نسخه أو احتمل، وأعرض عما لا
وجه لنسخه، ولا احتمال»^(١).

ولهذا جاء الكتاب مختصر جداً، حيث تضمن واحداً وعشرين حديثاً
منسوخاً، ومنهجه في هذا الكتاب ما يلي:

١- أورد الأحاديث غير مسندة.

٢- لا يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية.

(١) إخبار أهل الرِّسوخ ص (٤٢) .

٣- لم يلتزم بموضوع الكتاب، حيث جمع بين بعض الأحاديث، مثل حديث رقم (١، ٢)، ورجَّح بعضها على بعض مثل حديث رقم (٣، ١٣).

٤- يحكم أحياناً على الأحاديث، مثل ص (٥١، ٩١)، وأحياناً يسكت، مثل ص (١١٦، ١١٨).

٥- حكم على بعض الرواة مثل ص (٩٢).

طبقات الكتّابين:

كتاب الإعلام طبع مؤخراً في دار ابن حزم، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣ هـ، وقد تقدم به الباحث أحمد بن عبد الله العمّاري الزهراني؛ لنيل درجة العالمية الماجستير، من جامعة أم القرى، بكلية الشريعة، عام ١٣٩٨ هـ.

وأما المختصر فقد طبع عدة طبقات منها:

أ- طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، عام ١٣٩٠ هـ، بمراجعة: طه عبد الرؤوف سعد.

ب- طبعة المكتب الإسلامي ببلنّان، عام ١٤٠٤ هـ، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان.

ت- طبعة دار الوفاء بمصر، عام ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي.

- ث- طبعة دار المأمون بسوريا، عام ١٤١٢هـ، تحقيق: علي رضا عبد الله علي رضا.
- ج- طبعة دار ابن حزم ببلنجان، عام ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق.

المطلب الخامس: النَّاسِخُ والمنسوخ في الأحاديث لابن المظفر الرَّازي، وفيه

فرعان:

الفرع الأول: ترجمة المؤلف:

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو: أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار أبو العباس الرَّازي الحنفي.
لم يعرف تاريخ مولده، وإنما كان موجوداً سنة ٦٣٠هـ، لوجود إجازة
بخطه في هذا التاريخ على كتابه «حجج القرآن».

كان من علماء التفسير في عصره، وله إلمام بالأدب والشعر، دخل دمشق
ودرس فيها، ثم رحل إلى بلاد الروم وتولى القضاء هناك والتدريس.

شيوخه وتلاميذه:

أخذ العلم عن أبي اليمن الكندي، وأبي المعالي محمد بن موهوب ابن
البناء، وأبي عبد المنعم ابن عبد الله بن محمد الفراوي وغيرهم.
ولم أقف له على تلاميذ.

مؤلفاته:

ذكر من ترجمه أنَّ له كتباً هي:

- ذخيرة الملوك في علم السلوك.

- لطائف القرآن.

- حجج القرآن.

- الناسخ والمنسوخ في الحديث^(١).

الفرع الثاني: كتابه ومنهجه فيه:

اسم الكتاب.

الكتاب مقيد على مخطوطته «الناسخ والمنسوخ في الأحاديث».

نسبته لمؤلفه:

سبق الإشارة إلى هذا في الكلام على من ألّف في النَّاسِخِ والمنسوخ.

منهجه في الكتاب:

١- ابتدأه بمقدمة موجزة ضمنها الكلام على أهمية هذا العلم،

وحاجة المفتي لهذا الباب العظيم من السّنة، وأن هذا هو

السّبب الذي دفعه لتأليف كتابه.

٢- رتبته على الأبواب الفقهية، وعدد أبوابه ثلاثون باباً.

٣- جعل الأبواب الثلاثة مقدمة لمقصود الكتاب، الأول: في تعريف

النّسخ وحكمه وأوجه النّسخ في القرآن، والثاني: فيما يشبه

النّسخ وليس بنسخ، والثالث: في مسألة نسخ القرآن

بالحديث.

(١) ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين للداودي (١ / ٨٦)، وهدية العارفين (١ / ٩٢)، وكشف

الظنون (٢ / ١٧٨٤)، والأعلام (١ / ٢١٨).

٤- يورد الأحاديث محذوفة الأسانيد.

ومما يؤخذ على الكتاب:

١. عدم عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية.
٢. لم ينقل عمن سبقه من أئمة هذا الفن؛ لأن الرجل خبرته في هذا فيها ضعف، فهو من المفسرين وليس من المحدثين.
٣. يضعف بعض الأحاديث من غير بيان سبب ذلك.
٤. متوسع في مفهوم التسخ.

طبع الكتاب:

طبع الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٤٢٣هـ، وصدر عن مكتبة الفاروق الحديثة بمصر، بتحقيق أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري، وقد ذكر محقق كتاب رسوخ الأخبار أنه يحقق في رسالة علمية، بجامعة أم القرى، لمرحلة الدكتوراه، مقدّمة من الباحث/ علي بن عامر.

المطلب السادس: رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار للجعبري، وفيه
فرعان:

الفرع الأول: ترجمة المؤلف:

اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو: الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن عمر بن خليل بن أبي العباس،
أبو محمد، ويقال: أبو إسحاق الرّبعي الجعبري الشّافعي.
ولد بقلعة جعبر في حدود سنة ٦٤٠هـ.

نشأ الجعبري نشأة علمية منذ نعومة أظفاره، حيث بدأ القراءة والسماع
وعمره تسع سنين، وترى في كنف والده تربية علمية، وكان والده من أعيان
قلعة جعبر، وعرف بمؤذن جعبر.

وقد رحل برهان الدين رحلات علمية إلى بغداد، ودمشق، والمدينة،
ومصر، والخليل بفلسطين وبها استقر قرابة الأربعين عاماً^(١).

شيوخه وتلاميذه:

لقد تتلمذ الجعبري على جملة من المشايخ، بلغوا مائتين، ومن أشهرهم:
محدث الشّام يوسف بن خليل أبو الحجاج الحافظ، وتاج الدين عبد الرّحيم بن

(١) البداية والنهاية (١٨ / ٣٥٠ - ٣٥١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦ / ٨٢).

محمد بن يونس، وعبد الله بن إبراهيم الجزري، وكمال الدين الشَّهْرَبَاتِي العراقي، وشمس الدين أبو البدر الرَّشِيدِي الواسِطِي وغيرهم. وقد تتلمذ له عدد من كبار العلماء والحفاظ، بل بعضهم فاقت شهرته شهرة شيخه الجعبري، ومن أشهر وأجل تلاميذه: مؤرخ الإسلام الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي، وعلم الدين البرزالي، وشمس الدين بن جابر الوادي آشبي، وتقي الدين السَّبْكي وغيرهم^(١).

ثناء العلماء عليه:

لقد توافر لبرهان الدين الجعبري المدح والثناء من الأئمة والعلماء، ومن ذلك:

قال الحافظ الذهبي: «العلامة ذو الفنون، مقرئ الشام، له التصانيف المتقنة»^(٢)

وقال الحافظ ابن كثير: «كان من المشايخ المشهورين بالفضائل والرياسة والخير، والديانة والعفة والصيانة»^(٣).

وقال تقي الدين السَّبْكي: «كان فقيهاً مقرئاً متفنناً، له التصانيف المفيدة»^(٤).

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٢١)، والدرر الكامنة (١ / ٥٠ - ٥١).

(٢) شذرات الذهب (٨ / ١٧١ - ١٧٢).

(٣) البداية والنهاية (١٨ / ٣٥٠).

(٤) طبقات الشافعية (٦ / ٨٢).

مؤلفاته:

ألف الجعبري جملة وافرة من المؤلفات، بلغت أكثر من مئة وخمسين مؤلفاً، وفي شتى الفنون، وقد حصرها محقق كتاب الرّسوخ وعرف بها في مقدمة الكتاب، ومن أشهرها:

- كنز المعاني شرح حرز الأمانى - وهو شرح للشاطبية.
- اختصار أسباب النزول للواحدي.
- الإفهام في علم الأحكام، في فقه الشافعية.
- الرسوخ في المنسوخ، وهو منسوخ القرآن.
- رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار.
- رسوم التحديث في علوم الحديث^(١).

وفاته:

توفي الإمام الجعبري بعد عمر مديد، فقد كان من المعمرين:، وذكر من ترجمه أنه توفي بمدينة الخليل، يوم الأحد الخامس عشر، من شهر رمضان، عام ٧٣٢هـ، عن اثنتين وتسعين عاماً^(٢).
الفرع الثاني: كتابه ومنهجه فيه:

(١) مقدمة كتاب رسوخ الأخبار ص (٥١ - ٦٩) .

(٢) مقدمة كتاب رسوخ الأخبار ص (٥١ - ٦٩) .

اسم الكتاب:

الكتاب سماه مؤلفه «رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار»؛ كما في كتابه
المبات الهنيات في المصنفات الجعبريات - وهو مخطوط - وكذا سماه السوادي
أشي في البرنامج (٥٢) وهو تلميذ المصنف، وكذا ابن القاضي في درة المجال
(١/ ١٨٥).

وعلى النسخة الخطية كتب «الناسخ والمنسوخ»^(١).

نسبته إلى مؤلفه:

سبق تحرير ذلك في المطلب الثاني.

منهجه فيه:

بعد مقدمة قصيرة ذكر السبب الباعث على تأليف الكتاب، وهو أنه لما
ألف كتاباً في ناسخ القرآن أراد تكميل الفائدة خاصة لطلاب الحديث فألف
هذا الكتاب في ناسخ الحديث ومنسوخه، ثم تضمن الكتاب المنهجية التالية:

١ - تكلم في المقدمة عن جهود العلماء في تصنيف الناسخ
والمنسوخ.

٢ - ضمن مقدمة الكتاب أحد عشر فصلاً تناول فيها ما يلي:

الأول: في الحث على تعلم علم الناسخ والمنسوخ.

(١) ينظر: مقدمة رسوخ الأخبار ص (١١٧).

الثاني: في تعريف النسخ لغة.

الثالث: في تعريفه اصطلاحاً.

الرابع: في حقيقته.

الخامس: في إثباته.

السادس: في حكمته.

السابع: في أركانه وشروطه.

الثامن: في المحكم والمتشابه.

التاسع: في محل النسخ.

العاشر: في التخصيص، والفرق بينه وبين النسخ.

الحادي عشر: في القرآن وأنه كلام الله عز وجل، وأن السنة منها المتواتر

وغيره، وذكر وجوه الترجيح بين التصوص عند التعارض.

٣- رتب الكتاب على الأبواب الفقهية، وانتظم له التقسيم في خمسة كتب،

تضمنت خمسة وخمسين باباً:

- كتاب العبادات.
- كتاب الصلاة.
- كتاب المعاملات.
- كتاب النكاح.
- كتاب الجراح.

ثم ذكر أربعة عشر باباً متفرقة.

- ٤- يذكر الخلاف في المسألة الفقهية، من لدن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة والعلماء، ويتوسع في ذلك حتى يذكر الروايات عن أحمد، والأوجه في مذهب الشافعي، وخلاف أبي يوسف ومحمد بن الحسن لأبي حنيفة، ثم يعقب ذلك بقول من قال بالنسخ، ومن قال بعدمه، ثم يرجح ما يراه من القول بالنسخ أو بالجمع مثل ص (٢٥٠، ٢٨٧، ٣١٦، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤٦٢).
- ٥- يعرف بمقدمة كل باب بالألفاظ اللغوية الداخلة في ذلك الباب مثل ص (١٧٩، ١٨٤، ٢٢٥، ٣٠٩).
- ٦- في الغالب يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية.
- ٧- إذا كان الحديث في غير الصحيحين ينقل أحياناً تصحيح بعض الأئمة له مثل حديث رقم (١٨، ٢١، ٤٩، ٧٦).
- ٨- يورد الأحاديث غير مسندة.
- ٩- كثيراً ما يرجح المذهب الشافعي.
- ١٠- ختم الكتاب بخاتمة بين فيها أنواع النسخ في الكتاب والسنة، من حيث نسخ اللفظ والحكم، أو نسخ أحدهما دون الآخر.

ومما يلاحظ على الكتاب:

١. تقليد المؤلف للحازمي في الاعتبار، واستفادته منه كثيراً، ولم يشر إلى ذلك.
٢. ترجيحه كثيراً للمذهب الشافعي.
٣. المبالغة في الاختصار والإيجاز في بعض المواطن.
٤. عدم عزو بعض الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، وعدم بيان درجتها مثل حديث رقم (٨٣، ٨٤، ٩٩، ١٠٧، ١٧٢).

طباعات الكتاب:

- طبع الكتاب - حسب ما وقفتُ عليه - طبعين:
- أ- طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ببلنات، عام ١٤٠٩هـ، تحقيق: حسن بن محمد مقبولي الأهدل، وهو في الأصل رسالة لدرجة العالمية العالية الدكتوراه، تقدم بها المحقق لكلية الشريعة، بالجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية.
- ب- طبعة مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، عام ١٤١٠هـ، تحقيق: بهاء بن محمد الشاهد.

خاتمة الدراسة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد حمداً لا يتنهي عدداً، ولا ينقضي أمداً، أما بعد:

ففي ختام هذه الورقات، وبعد جولة مباركة - بعون الله تعالى - في ثنايا هذا الموضوع المانع، أُقَيِّد للقارئ الكريم أبرز النتائج، وهي:

- ١ - الأهمية البالغة، وعظيم المنزلة لعلم النسخ والمنسوخ.
- ٢ - حكمة الله تعالى البالغة فيما شرع من النسخ.
- ٣ - أن النسخ لا يدخل العقائد، والأخبار المحضة، والقواعد الكلية، والآداب والأخلاق، والإجماع، والقياس.
- ٤ - أن النسخ يُعرَف بالنص، أو نقل الصحابي، أو التاريخ، أو دلالة الإجماع.
- ٥ - أن أول من صنَّف في ناسخ الحديث ومنسوخه استقلالاً الإمام أحمد بن حنبل، حسب ما وقفتُ عليه، وكتابه لم يوجد حتى الآن.
- ٦ - مشاركة كبار الأئمة وكبار العلماء في التصنيف في هذا الفن.
- ٧ - أن كتاب الاعتبار للحازمي أجل الكتب في هذا الباب وأنفعها.
- ٨ - أنه: من أعدل الأئمة منهجاً في الحكم بالنسخ.

وأذكر في الختام أن هذا غاية جهدي، ومبلغ فهمي، فما كان في هذه الأسطر من صواب وحق فمن الله وحده، وهو الذي تفضل بمن به، وما كان من خطأ أو وهم فمن تقصيري وزللي، ودين الله وأحكامه وشرعه بريئة منه.

رزقنا الله العلم النافع، والعمل الصالح، وجعلنا من أنصار دينه، والدعاة إلى سبيله على بصيرة، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

فهرس أهم المصادر والمراجع

- ١- الإحكام في أصول الأحكام - سيف الدين الآمدي - دار الكتب العلمية - ١٤٠٠هـ.
- ٢- إخبار أهل الرّسوخ - الحافظ ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ - تحقيق علي رضا - دار المأمون - الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣- إرشاد الفحول - محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ - الطبعة الحليّة - ١٣٥٦هـ.
- ٤- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن - محمد الأمين الشنقيطي ١٣٩٣هـ - توزيع دار الافتاء بالمملكة العربية السّعودية - ١٤٠٣هـ.
- ٥- الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ - الحافظ أبو بكر الحازمي ت ٥٨٤هـ - تحقيق عبد المعطي قلعي - نشر جامعة الدراسات - باكستان - الثانية ١٤١٠هـ.
- ٦- إعلام العالم بعد رسوخه - الحافظ ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ - تحقيق أحمد العماري الزهراني - رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.
- ٧- الأعلام - الزركلي - دار القلم - الخامسة.
- ٨- إنباه الرّواة - جمال الدين القفطي ت ٦٢٤هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية - الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٩- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - العلامة أحمد شاکر - تحقيق علي الحلبي - دار العاصمة - الأولى ١٤١٥هـ.
- ١٠- البداية والنهاية - الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤هـ - تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التّركي - دار هجر - الأولى ١٤١٨هـ.
- ١١- بغية الملتبس - أحمد بن يحيى الضبي ت ٥٩٩هـ - دار الكاتب العربي - ١٩٦٧م.

- ١٢- بغية الوعاة - جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - طبع الحلبي.
- ١٣- تاريخ الأدب العربي - بروكلمان - الترجمة العربية.
- ١٤- تاريخ بغداد - الحافظ الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ - دار الكتاب العربي.
- ١٥- تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين - الهيئة المصرية للكتاب.
- ١٦- التبصرة في أصول الفقه - أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦هـ - تحقيق محمد حسن هيتو - دار الفكر - ١٤٠٣هـ.
- ١٧- تحذير الخواص من أكاذيب القصص - جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ - تحقيق محمد لطفي الصباغ - المكتب الإسلامي - الثانية ١٤٠٤هـ.
- ١٨- تدريب الراوي - الحافظ السيوطي ت ٩١١هـ - تحقيق نظر الفاريابي - مكتبة الكوثر - الأولى ١٤١٤هـ.
- ١٩- تذكرة الحفاظ - الحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ - دار إحياء التراث العربي.
- ٢٠- ترتيب المدارك - القاضي عياض ت ٥٤٤هـ - تحقيق محمد الطنجي - وزارة الأوقاف المغربية - الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٢١- تهذيب التهذيب - الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ - الطبعة الهندية
- ٢٢- تهذيب الكمال - الحافظ أبو الحجاج المزي ت ٧٤٢هـ - تحقيق بشار عواد - مؤسسة الرسالة - الخامسة ١٤١٥هـ.
- ٢٣- الجامع لأحكام القرآن - العلامة محمد بن أحمد القرطبي - تحقيق محمد الحفناوي - دار الحديث - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.
- ٢٤- جذوة المقتبس - محمد بن أبي نصر الحميدي ت ٤٨٨هـ - الدار المصرية - ١٩٦٦م.

- ٢٥- الجواهر المضية - لابن أبي الوفاء الحنفي ت ٧٧٥هـ - تحقيق عبد الفتاح الحلو - دار هجر - الثانية ١٤١٣هـ.
- ٢٦- الدرر الكامنة - الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ - دار الجيل.
- ٢٧- الديباج المذهب في تراجم أصحاب المذهب - ابن فرحون المالكي - تحقيق محمد الأحمدي أبو النور - دار التراث - الأولى.
- ٢٨- الرسالة - الإمام الشافعي ت ٢٠٤هـ - تحقيق أحمد شاكر.
- ٢٩- الرسالة المستطرفة - محمد بن جعفر الكتاني - دار الفكر.
- ٣٠- رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار - الإمام أبو إسحاق الجعيري ت ٧٣٢هـ - تحقيق حسن الأهدل - مؤسسة الكتب الثقافية - الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٣١- روضة الناظر - موفق الدين ابن قدامة ت ٦٣١هـ - مكتبة المعارف - الثانية ١٤٠٤هـ.
- ٣٢- سنن أبي داود - الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ - تعليق عزت الدعاس، عادل السيد - دار الحديث - الأولى ١٣٨٨هـ.
- ٣٣- سنن الترمذي - الإمام محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ - تحقيق أحمد شاكر - دار الكتب العلمية - الأولى ١٣٥٦هـ.
- ٣٤- سنن ابن ماجه - الحافظ محمد بن يزيد ابن ماجه ت ٢٧٣هـ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - ١٣٩٥هـ.
- ٣٥- سنن النسائي - الإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ - تحقيق عبد الفتاح أبي غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - الثانية ١٤٠٩هـ.
- ٣٦- سير أعلام النبلاء - الحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ - تحقيق شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - السابعة ١٤١٠هـ.

- ٣٧- شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ - تحقيق محمود الأرناؤوط - دار ابن كثير - الأولى ١٤١٣هـ.
- ٣٨- شرح العمدة، كتاب الصيام - شيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨هـ - تحقيق زائد بن أحمد النشيري - دار الأنصاري - الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٩- شرح الكوكب المنير - العلامة محمد بن أحمد الفتوح ابن التجار ت ٩٧٢هـ - تحقيق محمد الرّحيلي، ونزيه حماد - مكتبة العبيكان - ١٤١٣هـ.
- ٤٠- شرح مختصر الروضة - نجم الدين الطّوّفي ت ٧١٦هـ - تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي - توزيع وزارة الشؤون الإسلامية - ١٤١٩هـ.
- ٤١- شرح مشكل الآثار. الإمام أبو جعفر الطّحاوي. ت ٣٢١هـ. تحقيق: شعيب للأرونووط. ط/ الأولى. عام ١٤١٥ هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٤٢- شرح معاني الآثار. الإمام أبو جعفر الطّحاوي. ت ٣٢١هـ. تحقيق: محمد زهري التجار. محمد سيد جاد الحق. ط/ الأولى. عام ١٤١٤هـ. عالم الكتب - بيروت.
- ٤٣- شرح التّووي على صحيح مسلم - محي الدين التّووي ت ٦٧٦هـ - دار القلم - الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٤٤- طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى مع ذيل ابن رجب - دار المعرفة.
- ٤٥- طبقات الشّافعية - لابن السّبكي - تحقيق محمود الطّناحي - طبع الحلبي.
- ٤٦- طبقات المفسرين - الداودي - تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة.
- ٤٧- العبر في خبر من غير - الحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ - تحقيق فؤاد السيّد.
- ٤٨- العدة في أصول الفقه - لأبي يعلى الحنبلي ت ٤٥٨هـ - تحقيق أحمد سير المبارك - الطبعة الثانية - ١٤١٠هـ.
- ٤٩- غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري - دار الكتب العلمية.

- ٥٠- فتح الباري - الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢ هـ - الطبعة السلفية.
- ٥١- فتح الباري - الحافظ ابن رجب ت ٧٩٥ هـ - عدد من المحققين - مكتبة الغرباء - الأولى ١٤١٧ هـ.
- ٥٢- فتح المغيث - الإمام السخاوي ت ٩٠٢ هـ - تحقيق علي حسين علي - دار الإمام الطبري - الثانية ١٤١٢ هـ.
- ٥٣- فتح المغيث - الإمام السخاوي ت ٩٠٢ هـ - تحقيق الدكتور عبد الكريم الخضير، والدكتور محمد الفهيد. - مكتبة دار المنهاج - الأولى ١٤٢٦ هـ.
- ٥٤- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي - المجمع الملكي لبحوث الحضارة بالأردن.
- ٥٥- الفهرست - ابن النديم - دار المعرفة.
- ٥٦- كشف الخفا ومزيل الإلباس - للعجلوني ت ١١٦٢ هـ - أشرف على طبعه أحمد القلاش مكتبة التراث الإسلامي، دار التراث بالقاهرة
- ٥٧- كشف الظنون - حاجي خليفة - مكتبة المثنى.
- ٥٨- لسان العرب - ابن منظور - دار المعارف.
- ٥٩- لقط اللآلي المنثارة - أبو الفيض الزبيدي - تحقيق محمد عطا - دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٦٠- مباحث في علوم القرآن - فضيلة الدكتور مناع القطان - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى الجديدة - ١٤١٣ هـ.
- ٦١- المحصول - فخر الدين الشيرازي ت ٦٠٦ هـ - تحقيق طه جابر العلواني - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ - طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٦٢- مختلف الحديث بحاشية الأم - الإمام الشافعي ت ٢٠٤ هـ - الهيئة المصرية للكتاب - ١٤٠٧ هـ.

- ٦٣- المستصفى - أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ - تحقيق حمزة زهير حافظ.
- ٦٤- مسند الإمام أحمد - إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ - مؤسسة قرطبة.
- ٦٥- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة - محمد بن حسين الجيزاني - دار ابن الجوزي - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٦٦- معجم الأدباء - ياقوت الحموي - تحقيق إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي - الأولى ١٩٩٣م.
- ٦٧- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى.
- ٦٨- المقاصد الحسنة - شمس الدين السخاوي ت ٩٠٢هـ - تحقيق عبد الله محمد الصديق - دار الكتب العلمية - الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٦٩- مقدمة ابن الصلاح - تقي الدين الشَّهْرَزُورِي المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ - تحقيق عائشة بنت عبد الرحمن - دار المعارف - القاهرة.
- ٧٠- المقنع في علوم الحديث - الحافظ ابن الملقن ت ٨٠٤هـ - تحقيق عبد الله الجديع - دار فواز - الأولى ١٤١٣هـ.
- ٧١- مناقب الإمام أحمد - لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ - تحقيق عبد الله التركي، علي محمد عمر - مكتبة الخانجي - الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٧٢- مناهل العرفان - محمد عبد العظيم الزرقاني - دار الفكر.
- ٧٣- الموافقات - أبو إسحاق الشَّاطِبي ت ٧٩٠هـ - تحقيق مشهور حسن سلمان - دار ابن عفان - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٧٤- ناسخ الحديث ومنسوخه - الإمام أبو بكر الأثرم - تحقيق عبد الله المنصور - الأولى ١٤٢٠هـ.

- ٧٥- الناسخ والمنسوخ - الإمام ابن شاهين ت ٣٨٥هـ - تحقيق محمد الحفناوي - دار الوفاء بمصر - ١٤١٦هـ.
- ٧٦- نزهة النظر - الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ - تحقيق علي الحلبي - دار ابن الجوزي - الأولى ١٤١٣هـ.
- ٧٧- نصب الرآية - الحافظ الزيلعي ت ٧٦٢هـ - طبع المجلس العلمي، توزيع المكتب الإسلامي - الثانية ١٣٩٣هـ.
- ٧٨- نظم المتناثر - العلامة الكتاني - دار حلب.
- ٧٩- هدية العارفين ذيل كشف الظنون - البغدادى - مكتبة المثنى.
- ٨٠- الواضح في أصول الفقه - أبو الوفاء ابن عقيل ت ٥١٣هـ - تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي - مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٨١- الوافي بالوفيات - لصلاح الدين الصفدي - دار صادر - الثانية ١٤١١هـ.
- ٨٢- وفيات الأعيان - لابن خلكان ت ٦٨١هـ - تحقيق إحسان عباس - دار صادر.